

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.1
25 August 2016
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ
خطة التنمية المستدامة
لعام 2030



الأمم المتحدة
بيروت، 2016

ملاحظة: أعدت الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الوثيقة وقدمتها كورقة رئيسية في "المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الدوحة، دولة قطر، 20-21 نيسان/أبريل 2016.

16-00205

المحتويات

الصفحة

iv	الملخص التنفيذي
1	المقدمة
1	الهدف والمنهجية

الفصل

2	أولاً- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة
3	ثانياً- فهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030
6	ثالثاً- مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني
8	رابعاً- الأدوار المتعددة للمجتمع المدني
20	خامساً- دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030
27	سادساً- الخلاصة
29	المراجع

قائمة الأشكال

2	1- الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة: الأبعاد والمبادئ
3	2- مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030
4	3- مقارنة مخرجات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مخرجات الأهداف الإنمائية للألفية
6	4- الشراكة المثلثة في تنفيذ التنمية
17	5- مشاركات المجتمع المدني في الاستعراض الدوري الشامل
23	6- مراحل دورة حياة خطة التنمية المستدامة لعام 2030
26	7- أدوار المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

"وإذا كانت العبارة الشهيرة "نحن الشعوب" هي فاتحة ميثاق الأمم المتحدة، فإننا "نحن الشعوب" نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقتنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والسلطات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح".

تحويل عالماً: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
نداء للعمل من أجل تغيير عالماً: فقرة 52

الملخص التنفيذي

تعبّر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي صادقت عليها معظم دول العالم في 25 أيلول/سبتمبر 2015 عن تحول جذري في مفهوم التنمية بمعناه التقليدي، حيث جمعت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية في سياق متكامل وشامل وأسست له مبادئ راسخة واستندت إلى مرجعيات تلتزم بحماية حقوق الإنسان والاحترام التام للقانون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية بشكل مستدام على نحو لا يستثني أحداً. وفي قلب هذا التغيير في أسلوب العمل ووسائل تنفيذ الخطة الجديدة تكمن مسألة هامة وهي الشراكة بين جميع الأطراف التنموية، على المستويات الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، ولا سيما موقع ودور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في عملية التغيير هذه، وفي التنمية بشكل عام.

وفي هذا الإطار أعدّ هذا البحث لمناقشة أهمية دور المجتمع المدني كشريك أساسي في العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحليله. وتستعرض الوثيقة في أجزائها الستة مكونات المجتمع المدني في المنطقة العربية والأدوار المختلفة التي اضطلع بها بعد إعلان الألفية وخلال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصد التنفيذ. كما تتناول مجموعة من النماذج الناجحة التي تؤكد على أهمية الشراكة مع المجتمع المدني من أجل دعم مختلف قطاعات التنمية.

يضع الجزء الأول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة ويناقش عملية الانتقال من المنظور الضيق الذي كان قد حكم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية إلى منظور جديد أوسع وأكثر تناسقاً وترابطاً. كما يشدد على ضرورة صياغة عملية الربط والتكامل بين الأهداف والغايات المتعددة (17 هدفاً و169 غاية)، واختيار الأولويات بطريقة استراتيجية لا سيما أثناء عملية إعداد الخطط الوطنية أو مواءمتها مع الخطة العالمية.

وفي الجزء الثاني دعوة إلى التركيز على أهم الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية التي تقضي بعدم تجاهل الإعلان والمبادئ الموجهة لتلافي أي اختزال أو اجتراء للخطة الجديدة. فأهداف الألفية كانت عبارة عن قائمة مختصرة تضم أولويات التنمية العالمية الأكثر إلحاحاً في ذلك الوقت، ومصاغة بالدرجة الأولى من منظور الدول النامية والأقل نمواً في العالم، ما جعل عدداً من البلدان المتقدمة وحتى المتوسطة النمو، تعتبر نفسها غير معنية بها. ويشرح هذا الجزء أيضاً مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويحث على أهمية الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية تنص عليها وثيقة "تحويل عالماً" وهي: التكامل؛ والملكية والقيادة الوطنية؛ والشمولية والتضمين.

ويتناول **الجزء الثالث** مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم وضمن السياق العام لخطة التنمية الجديدة وأساسها عدم استثناء أو إغفال أحد. ويحلل هذا الجزء التحول النوعي في مقاربة التنمية، بما في ذلك تحول المبدأ الأساسي الناظم للعلاقة بين الأطراف من التنافس والتنازع على المكاسب، إلى التعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات تساهم في دفع العملية التنموية قدماً وتحقق مصالح جميع الأطراف. وفي هذا السياق يُبرز هذا الجزء من البحث دور المجتمع المدني الداعي إلى التكامل والتعاون في إنجاز عملية التنمية القائمة على الشراكة، كما يتناول مكونات المجتمع المدني العربي وحدود المشاركة (القيود التشريعية والسياسية والإجرائية على عمل منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية)، وطبيعة العلاقات بين مكوناته، والمناخ الذي يطبع علاقاته مع الحكومات من جهة والجهات الممولة أو الداعمة من جهة أخرى. ويخلص هذا الجزء إلى أهمية إيجاد مناخ أفضل تتغير فيه النظرة المتبادلة بين الأطراف المعنية، وتسود فيه الثقة ويترسخ الالتزام بمبادئ مثل الشفافية والمساءلة.

ويستعرض **الجزء الرابع** نماذج وأمثلة ناجحة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني وفق خمسة محاور تركز على الأدوار الرئيسية وهي: الدور التحويلي، والتأثير في السياسات وصنع القرار، والدور التنفيذي والخدماتي، والدعوة والتعبئة، والرصد والتقييم والمساءلة.

وفي **الجزء الخامس**، تسلط الوثيقة الضوء على الدور المحوري للمجتمع المدني في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها من خلال المشاركة في جميع المراحل وخاصة في عمليات إرساء المفاهيم والتكليف والتخطيط على المستويين الوطني والمحلي. وتؤكد على المسؤوليات التي تقع على عاتق المجتمع المدني وأهمها المبادرة في مراحل التنفيذ والرصد والتقييم كما في المساءلة والتصحيح ويسلط هذا الجزء الضوء أيضاً على دور المجتمع المدني في المنابر الإقليمية والعالمية.

ويخلص **الجزء السادس** إلى أن دور المجتمع المدني في المنطقة العربية برز واعدأ على عدة مستويات وخاصة في دعم الجهود التنموية في قطاعات مختلفة، كما اتخذت خطوات إيجابية على مستوى المؤسسات الإقليمية، لا سيما بوضع جامعة الدول العربية الشراكة مع المجتمع المدني على جدول أعمالها خلال السنوات الأخيرة، وتشكيل آليات مؤسسية لهذه الغاية، بما في ذلك المبادرة الأخيرة للعقد العربي للمجتمع المدني، ذلك أنّ البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول لا تزال غير ملائمة لتفعيل دور المجتمع المدني. ولا بد من تدليل عقبات متعددة لتيسير عمل المجتمع المدني ودوره التنموي على مختلف المستويات والمحاور وتضم الوثيقة مجموعة من التوصيات لتفعيل دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المقدمة

لم يكن من قبيل الصدفة أن يختار قادة العالم المجتمعين في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، عنوان "تحويل عالمنا" لخطة التنمية العالمية للعقد والنصف القادمين. وبغض النظر عن الطريق الشاق أمام تحقيق هذا الهدف، والمعوقات التي قد تحول دون إنجازه سواء بشكل كامل أو جزئي، فإن هذا الاختيار يؤكد القناعة الراسخة لدى المعنيين بالتنمية، التي تذهب إلى أن استمرار النهج الإنمائي الذي كان معتمداً خلال العقود الثلاثة السابقة، سيؤدي إلى سيناريوهات قد تشكل خطراً على أكثر من صعيد.

ترداد في عالمنا اليوم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تهدد الإنسان والأرض معاً. أبرزها انتشار الفقر والجوع، والحرمان من حياة كريمة، وعدم المساواة في الفرص والموارد والحكم بين الأفراد والمناطق والبلدان. كما أن البطالة آخذة في التفاقم في صفوف الشباب وتتعرض النساء والفتيات إلى مزيد من التمييز والعنف. وأكثر التحديات السياسية تعقيداً هي قضية إحلال الأمن والسلام العالميين، التي هي مصدر قلق للدول والشعوب معاً، في ظل النزاع والعنف غير المسبوقين ونزوح ملايين البشر. وهذه التحديات لم تعد محلية أو إقليمية يمكن تداركها، فتداعياتها الخطيرة تتجاوز الحدود. وهناك تحدّي الهجرة من الجنوب إلى الشمال والذي هو في حقيقة الأمر ليس إلا نتاجاً للهوة التنموية بين العالم الفقير والغني، إذ كثيراً ما يغفل الخطاب العالمي الرابط الكوني بين الأزمات المنقولة من بلد إلى آخر، والمتكررة بين عقد وآخر، ولا يقدم علاجاً وافياً. وعلى الصعيد البيئي لا يزال التغيّر المناخي يحتلّ رأس قائمة الأولويات العالمية لما يخلفه من تداعيات خطيرة ولا سيما على المناطق الساحلية والبلدان الأقل نمواً، ولا تزال المنطقة العربية خاصة تعاني من ندرة المياه والتصحر وانعدام الأمن الغذائي وسلامة الغذاء.

وهكذا فإن خطة التنمية العالمية، من خلال وثيقة "تحويل عالمنا"، تواجه هذا التحدي المثلث الأضلاع: **السلم والأمن – الفقر والتفاوت – والتغيّر المناخي**، وأي إغفال لأي ضلع من الأضلاع الثلاثة ستكون له آثار وتداعيات سلبية على مستقبل العالم بأسره. "تحويل عالمنا"، وفق التوجه المتضمن في خطة التنمية لعام 2030، يتطلب تغيير الأساليب والمناهج، والخروج من نسق "العمل كالمعتاد" الذي هو مجرد امتداد للمقاربات والممارسات التقليدية، التي حققت نجاحات محدودة وجزئية، دون أن تكون كافية لتحقيق الأهداف التنموية بشكل شامل ومستدام على النحو المرغوب به. وهناك في قلب هذا التغيير في أسلوب العمل ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مسألة هامة وهي **الشراكة بين الأطراف التنموية**، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، ولا سيما موقع ودور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في عملية التغيير هذه، وفي التنمية بشكل عام.

الهدف والمنهجية

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أهمية دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتستعرض مجموعة من النماذج والأمثلة الناجحة عن دور المجتمع المدني في دعم قطاعات التنمية في بعض البلدان العربية. وتتناول المواضيع التالية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة؛ وفهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ومفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني؛ ونماذج وأمثلة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني؛ ودور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولاً- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة

السياق

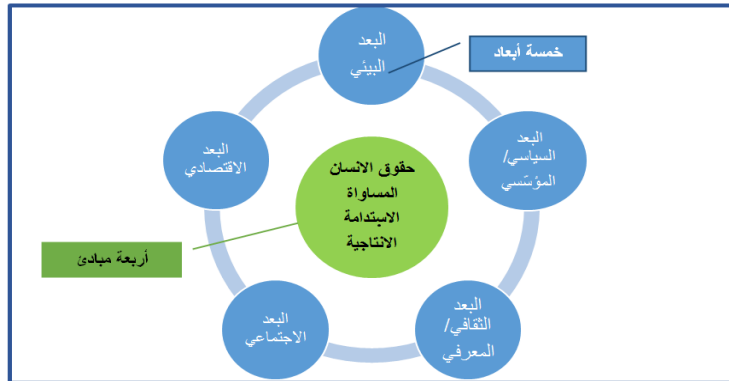
ترافق العمل على إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مراجعة جذرية لمفهوم التنمية، في سعي واضح إلى تطوير نهج التنمية البشرية. فكانت اللجان التحضيرية المكلفة بإعداد الخطة وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، مقتنعة بضرورة التحول من المنظور الضيق في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، إلى منظور جديد أوسع وأكثر تناسقاً وترابطاً، يضع خطة التنمية الجديدة (2016-2030) في سياق عملية التنمية بمعناها الشامل وغير المجتزأ.

وهكذا تضمنت تقارير اللجان التحضيرية وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة فيما سمي في حينه "خطة ما بعد عام 2015"، أفكاراً طوّرت مفهوم التنمية البشرية المستدامة وربطته بإحكام بخطة التنمية للأعوام القادمة. وهذا مدخل مهم لفهم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتكيفها مع الخصائص الوطنية، وتنفيذها من خلال إشراك جميع الأطراف الإنمائيين، بما في ذلك المجتمع المدني. وفي هذا الإطار تدعو الدراسة إلى فهم هذا الترابط من خلال:

أولاً: اعتبار مصطلح التنمية المستدامة مرادفاً لمصطلح التنمية البشرية المستدامة، التي تشمل كل أبعاد العمل الإنمائي، ولا تقتصر على بعدٍ دون آخر.

ثانياً: انطلاقاً من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) "المستقبل الذي نصبو إليه" (2012)، واستناداً إلى مساهمات منظمات دولية أخرى، منها الإسكوا من خلال تقريرها لعام 2011 عن "الأهداف الإنمائية للألفية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة"، تقترح هذه الدراسة اعتماد خمسة أبعاد لمفهوم التنمية البشرية المستدامة وهي: الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي/المؤسسي والثقافي/المعرفي (الشكل 1)، والأبعاد جميعها على قدر متساو من الأهمية، واعتماد أربعة مبادئ أساسية تحكم مفهوم التنمية وهي حقوق الإنسان، والمساواة (أو العدالة) والاستدامة والإنتاجية/الفعالية.

الشكل 1- الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة: الأبعاد والمبادئ



المصدر: بالاستناد إلى الشكل 29 الوارد في تقرير الإسكوا "الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة، E/ESCWA/EDGD/2011/7.

ويهدف هذا الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة إلى: (1) تحقيق الترابط بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتنمية الشاملة؛ و(2) تشكيل إطار تحليلي يبرز تحديات العالم المعاصر ويربطها بتحديات التنمية؛ و(3) صياغة عملية الربط والتكامل بين الأهداف والغايات المتعددة (17 هدفاً و169 غاية)، واختيار الأولويات بطريقة استراتيجية لا سيما أثناء إعداد الخطط الوطنية ومواءمتها مع الخطة العالمية.

ثانياً- فهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

صياغة ومضمون الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تضمّنت الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) أولويات التنمية العالمية الأكثر إلحاحاً في ذلك الوقت. وصيغت بالدرجة الأولى من منظور الدول النامية والأقل نمواً في العالم، الأمر الذي جعل العديد من البلدان المتقدمة وحتى المتوسطة النمو، تعتبر نفسها غير معنية بها.

أما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فصيغت من منظور مختلف كلياً. فهي أكثر اتساعاً وشمولية لجهة المضمون؛ وصممت لتشكل إطاراً لأهداف تنموية ذات طابع كوني شامل، تصلح لكل الدول، وتجد كل دولة فيها ما يلائم خصائصها بما يتيح استخدامها كإطار شامل للتخطيط التنموي. ويبين الشكل 2 مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأربعة وهي: (1) الإعلان عن الرؤية والمبادئ والالتزامات المشتركة؛ و(2) أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛ و(3) وسائل التنفيذ والشراكة العالمية؛ و(4) المتابعة والاستعراض¹.

الشكل 2- مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030



المصدر: Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development, Reference Guide to UN Country Teams, February 2016, United Nations Development Group.

لا يختلف النهج المعتمد (الشكل 3) في التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية عن نهج التعامل مع خطة التنمية الجديدة، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000 إعلان الألفية وكلفت الأمين العام تقديم

1 تجدر الإشارة إلى أن قائمة المؤشرات المخصصة لرصد التقدم عالمياً اعتمدت في نهاية آذار/مارس 2016، وأصبحت جزءاً من الخطة.

اقتراحات بكيفية تنفيذه. ووافقت على هذه الوثيقة الأساسية جميع الدول الأعضاء. وفي عام 2001، اعتمدت الجمعية العامة تقرير الأمين العام "خارطة الطريق لتنفيذ إعلان الألفية"، الذي يقع في 70 صفحة، يذيلها ملحق من أربع صفحات يتضمن الأهداف الثمانية، والغايات الإحدى والعشرين، والمؤشرات الستين المستخدمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. إلا أن إعلان الألفية في الواقع قوبل بالتجاهل في أحيان كثيرة، وأغفلت خارطة الطريق، وصُبَّ التركيز على ملحق خارطة الطريق فاخترلت الأهداف الإنمائية للألفية ووقع الاجتزاء والتبسيط.

الشكل 3- مقارنة مخرجات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مخرجات الأهداف الإنمائية للألفية



يبين الشكل 3 أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي أشمل من الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا لا ينبغي الخلط بينها وإغفال الإعلان والمبادئ الموجهة الواردة في القسم الأول من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي يستند إلى وثائق وتقارير أخرى، منها خطة عمل أديس أبابا، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان برنامج عمل إسطنبول للدول الأقل نمواً، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة باريس للتصدي للتغير المناخي، ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلاً عن المرجعيات التأسيسية، لا سيما مجمل منظومة حقوق الإنسان والاحترام التام للقانون الدولي، والترابط بين السلم والأمن والتنمية، ومفهوم التنمية البشرية وجميعها يشكل الأساس الذي تقوم عليه الخطة الجديدة، ويوجه السياسات والتدخلات وأساليب العمل، بما في ذلك مبدأ الشراكة ودورها وآلياتها.

مقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تدعو وثيقة "تحويل عالمنا" إلى الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية في مقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030: التكامل؛ والملكية والقيادة الوطنية؛ والشمولية والتضمين. ويُقصد بالتكامل اعتماد منظور تكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها وغاياتها دون أي تجزئة، باعتبار أن جميع هذه المكونات تشكل حزمة مترابطة تشترك في الغاية النهائية الواحدة وهي تحقيق مستويات أفضل من التنمية للجميع. فلا بد إذاً من تحديد الحزمة الأكثر ترابطاً أو ما يُعرف بـ (nexus) التي لها أثر مشترك ودافع للتقدم في المجالات ذات الصلة وفي تصميم السياسات والبرامج بما يكفل ذلك.

إن جوهر التوافق على خطة التنمية المستدامة هي أنها شمولية ولتحقيق تقدم في تنفيذ الأهداف والغايات لا ينبغي التركيز على المقاربة القطاعية مثل التعليم والصحة والبيئة وتمكين المرأة وغيرها، إنما ينبغي الأخذ بالطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة وأن تكون الخطط الوطنية أكثر شمولاً. أما الجديد الذي تقدمه هذه الأهداف العالمية هو إطار للعمل ضمن حزمة مترابطة من الأهداف المحددة، من شأنه أن يتيح تحقيق التنمية من خلال سياسات وتدخلات تجري بالتزامن ولا تستثني الفئات الاجتماعية المعرضة للمخاطر والمناطق المهمشة.

ولا شك أن نهج التكامل هو أكثر تعقيداً نظراً لاتساع نطاق خطة التنمية وأهدافها وغاياتها، ويتطلب وضع أولويات وتحديد خيارات تتناسب مع الأولويات الوطنية. إلا أن ذلك لا يعني أن تجري هذه العملية بشكل انتقائي من خلال اجتزاء الأهداف أو اختيار بعضها وإغفال بعضها الآخر دون تخطيط استراتيجي. ومن هنا تأتي أهمية الإطار المفاهيمي للتنمية، الذي يتيح إمكانية فهم الترابط بين الأبعاد التنموية وأهداف وغايات هذه الأبعاد.

والمقصود بالمبدأ الثاني وهو الملكية والقيادة الوطنية، تكيف خطة التنمية المستدامة العالمية حسب الخصائص والأولويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وإعادة إنتاجها في صيغة خطة وطنية تلتزم بها الحكومة وجميع الأطراف الوطنية المعنية. ولإنجاح الخطة، ينبغي توفر العناصر التالية:

(أ) إنشاء الأطر والهيكل المؤسسية للتعريف بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفهمها وتكييفها حسب الخصائص الوطنية. وغالباً ما تتخذ هذه الأطر شكل لجنة وطنية تُشارك فيها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني؛

(ب) تكيف الخطة حسب الخصائص والأولويات الوطنية؛

(ج) بناء القدرات الوطنية لقيادة هذه العملية ومتابعتها وتقييمها؛

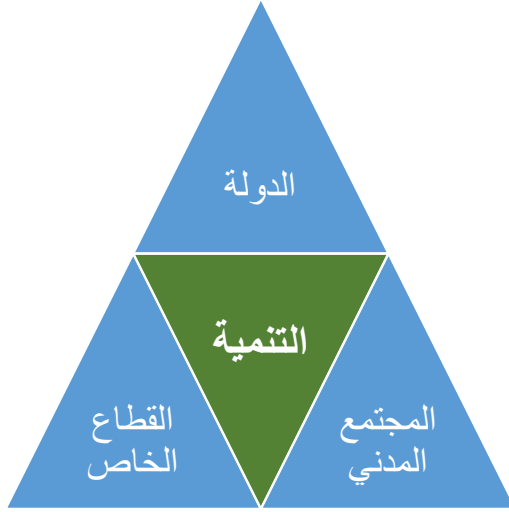
(د) إدماج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك الخطط القطاعية والموازنة العامة، وفي عمل القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(هـ) تصميم أطر وطنية للرصد والمتابعة والاستعراض، بما في ذلك تطوير نوعية البيانات وتوفيرها وإعداد التقارير الوطنية، والمساهمة في عمليات الاستعراض الإقليمية والدولية.

أما المبدأ الثالث والأخير لمقاربة الخطة الجديدة للتنمية، وهو الشمولية والتضمين، فيقضي بالالتزام الفعلي بالشراكة، من خلال ضمان المشاركة الحقيقية والفعالة على مختلف المستويات وفي مختلف المراحل. وسيتناول الجزء الثالث من هذه الدراسة مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية التنفيذ والمتابعة والاستعراض.

ثالثاً- مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني

الشكل 4- الشراكة المثلثة في تنفيذ التنمية



في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم وضمن السياق العام لخطة التنمية الجديدة التي التزمت بموجبها 193 دولة بعدم استثناء أو إغفال أحد، أصبح التعاون والتكامل بين جميع الشركاء المعنيين ضرورة للتنمية وليس مجرد استجابة للأجندات العالمية.

ويتجاوز مفهوم التنمية البشرية في صيغته المعاصرة مقولة الانقسام التي سادت في نظريات التنمية التقليدية، حيث وجب الاختيار بين دور الدولة أو دور السوق في قيادة التنمية. فقد قدمت النظرية التنموية المعاصرة مخرجاً لهذه الثنائية المغلوطة قوامه أن الدولة والسوق هما من أدوات إدارة التنمية والمجتمع وينبغي أن يكونا معاً في خدمة الجميع. ومن هذا المنطلق، برز دور الشريك الثالث وهو المجتمع المدني، إلى جانب الأدوار المسلم بها سابقاً وهي أدوار الدولة أو القطاع العام، والسوق أو قطاع الأعمال، والنشاط الاقتصادي الربحي.

والانتقال إلى الشراكة المثلثة (الشكل 4) التي تقوم على التكامل في الأدوار هو تحول نوعي في مقاربة التنمية، إذ حوّل العلاقة بين الأطراف من علاقة يشوبها التنافس والتنازع على المكاسب، إلى علاقة تتسم بالتعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات تساهم في دفع العملية التنموية إلى الأمام وتحقيق مصالح جميع الأطراف وإن بنسب متفاوتة.

الشراكة والشراكات

تشدد أدبيات التنمية على ضرورة التمييز بين استخدام مصطلح الشراكة (بصيغة المفرد) ومصطلح الشراكات (بصيغة الجمع). فالشراكة تقع ضمن مفهوم التنمية نفسه، والمقصود بها الشراكة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على النحو الذي ورد في الفقرة السابقة. أما الشراكات فتتعلق بالحيث العملي والإجرائي، وغالباً ما ترتبط بما أطلق عليه مسمى "المجموعات الرئيسية" أو "أصحاب المصلحة المتعددين"، ويُقصد بها تمثيل مختلف الأطراف المعنيين من حكومات وشركات القطاع الخاص وأكاديميين وخبراء ومنظمات مجتمع مدني وشبكات وبرلمانيين ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات دولية وجهات مانحة وإعلام.

وفي هذا الإطار، يصبح توسيع المشاركة مع أكبر عدد ممكن من الفئات أمر مفيد، شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى إخفاق المشاركة المثلثة التي تشمل القطاع الخاص (الربحي) والمجتمع المدني (غير الربحي) ومؤسسات الحكم (التي تدير العملية التنموية من خلال شرعيتها ومسؤوليتها بحكم القانون، والتي يتعين عليها أن تلحظ التوازن بين مصالح مختلف الفئات وتضمن الاستدامة). لذلك، لا يمكن لمفهوم الشراكات المتعددة أن يحل محل مفهوم الشراكة التنموية المثلثة، التي لا بد أن تحترم التنوع واستقلالية كل شريك والالتزام بحدود الأدوار التي يُفترض بكل شريك أن يؤديها. وبهذا المعنى، عندما يتحوّل المجتمع المدني إلى شريك في التنمية سيلعب دوراً حاسماً في الحؤول دون انحراف الدولة والسوق عن مسؤوليتهما وإعاقة التنمية التي هي عملية تحويل استراتيجي للمجتمع باتجاه العدالة وحقوق الإنسان والاستدامة.

مكونات المجتمع المدني

من الناحية النظرية، المجتمع المدني هو حيز مجتمعي يختلف عن الحيز السياسي، أي الدولة، وحيز القطاع الخاص القائم على الربح والحيز الأسري. ويحتوي المجتمع المدني على أطر منظمة وشبكات وحركات اجتماعية وحملات كما يمكن أن يتخذ شكل المشاركة المواطنة المباشرة. وفي هذا السياق، ينبغي التمييز بين المجتمع المدني (بالمعنى الذي أشير إليه) ومنظمات المجتمع المدني أي التشكيلات والحركات والمنظمات التي تنتمي إلى هذا الحيز. أما من الناحية الإجرائية، تتمثل مشاركة المجتمع المدني في:

1- مشاركة المواطنين بشكل عام التي لا تكون بالضرورة منظمة. وهذه المشاركة تكون فردية أو جماعية من خلال تحركات أو مساهمات معينة أو من خلال إبداء الرأي، وهي تؤثر في مجرى السياسة العامة. ولهذه المشاركة المواطنة أهمية كبيرة في المنطقة العربية خاصة في الوقت الراهن. فقد عكست انتفاضات "الربيع العربي" من خلال مشاركة المواطنين الفعالة في الشارع غير المنظمة في أطر معينة صورة واضحة عن معالم المجتمع المدني في البلدان المعنية.

2- مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها الحركات الاجتماعية المتمثلة بالنقابات والاتحادات المهنية واتحادات أصحاب الأعمال والجمعيات على اختلافها والمنظمات القاعدية (المنظمات غير الحكومية).

حدود المشاركة ووجهة الشراكة

غالباً ما يقصد بمشاركة المجتمع المدني مشاركة المنظمات غير الحكومية والجمعيات وهذا الواقع منقوص إذ يغفل مشاركة الفئات الأخرى بشكل عام رغم بعض الاستثناءات على الصعيد الوطني والقطاعي مثل تمثيل بعض الهيئات في قطاعات أو مؤسسات معينة أو على الصعيد الدولي والإقليمي مثل إشراك النقابات في عمل منظمة العمل الدولية.

وتأخذ هذه الشراكة شكلين، أفقي وعمودي. فالشراكة الأفقية تكون بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية نفسها وتكون هذه الشراكة عادة قوية. ومن النادر إيجاد تعاون وثيق بين شبكات المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية أو نقابات المعلمين أو نقابات المهن الأخرى أو اتحادات أصحاب الأعمال بما فيها النقابات والاتحادات المهنية.

أما الشراكة العمودية وهي السائدة في المنطقة العربية فتقوم على إقامة المجتمع المدني علاقات مع جهات دولية وإقليمية، سواء كانت منظمات غير حكومية دولية أو جهات مانحة. والهدف من الشراكة العمودية هو في المقام الأول البحث عن التمويل أو لاعتقاد المجتمع المدني بعدم جدوى "الشراكة" مع الحكومات الوطنية، وإلى حد ما مع المؤسسات الإقليمية، التي لا ترحب عادة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة أو الحكومة. لذلك، لا بد من إطلاق حوار شفاف بين ممثلي المجتمع المدني والحكومات، لتغيير النظرة المتبادلة بينهما القائمة على الحذر وعدم الثقة، والتي تتجلى في القيود التشريعية والسياسية والإجرائية التي تُفرض على عمل منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية.

رابعاً- الأدوار المتعددة للمجتمع المدني

يمكن أن يؤدي المجتمع المدني ومنظماته خمسة أدوار وهي:

1- الدور التحويلي

المقصود به دور المجتمع المدني في إحداث تغييرات عميقة واستراتيجية في وضع بلد ما أو حتى على صعيد المنطقة. وبرز في المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 بعض الأمثلة على هذا الدور:

1-1 الدور المواظني في إحداث تغيير سياسي في إطار "الربيع العربي"

مهما كان الموقف مما أطلق عليه اسم "الربيع العربي" فلا خلاف على أن التغيير الذي حصل، سواء أكان إيجابياً أو سلبياً، إنما كان حصيلة المشاركة المواظنية الكثيفة جداً في الشارع، على نحو غير مسبوق في التاريخ العربي، بل في التاريخ المعاصر إلى حد ما. فالتغيير كان نتيجة فعل مباشر قام به المواطنون خارج التأطير السياسي وخارج إطار منظمات المجتمع المدني نفسها دون وسائط تنظيمية مُمأسسة كانت قائمة في وقت سابق.

والملفت أن هذا الدور تراجع في حالتين: في الأولى انكفاً الحضور المدني عند اندلاع نزاع مسلح؛ وفي الثانية تراجعت المشاركة المواظنية المباشرة لصالح الأحزاب والمؤسسات، مع الانتقال إلى الآليات المؤسسية لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة الدستورية من خلال الانتخابات بشكل خاص.

إلا أن هذا التراجع لا ينفي أن العالم العربي شهد خلال السنوات الأخيرة تجربة فريدة في التأثير المواظني في التغيير السياسي. ويمكن القول إن هذا الدور كان كامناً واستيقظ عندما هيأت الظروف ذلك ثم انكفاً عندما تبدلت هذه الظروف. لذلك، فإن تجاهل هذا الدور هو خطأ بالتأكيد، بل على العكس، ينبغي الاستفادة منه وتحويله إلى قوة بناة للتنمية.

2-1 دور الرباعي التونسي في احتواء الأزمة السياسية في تونس

حصل رباعي المجتمع المدني التونسي المكوّن من اتحاد الشغل واتحاد الأعراف (اتحاد الأعمال) ونقابة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان على جائزة نوبل للسلام لعام 2015 للدور الحاسم الذي أدّاه في تجاوز الأزمة السياسية في عام 2013، التي كادت لولاه أن تؤدي إلى انحراف المسار السياسي السلمي إلى مسار عنفي. فقد أطلق الرباعي حواراً وطنياً فعالاً، واستطاع أن يمارس ضغطاً معنوياً وسياسياً على أطراف النزاع السياسي، ففرض عليهم القبول بتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة، والالتزام ببرنامج زمني لاستكمال المسار السياسي بدءاً بإقرار الدستور وصولاً إلى إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية.

وفيما تقدّم مثال على الدور السياسي التحويلي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني المُمأسس لدعم العملية الانتقالية، وهو يتجاوز كل ما هو متعارف عليه تقليدياً من أدوار يمكن للمجتمع المدني أن يلعبها. ويمكن لمثل هذا الدور الإيجابي أن يتكرّر على المستوى نفسه (الوطني والسياسي) أو على مستويات أخرى (قطاعية أو محلية) إذا توفرت الظروف الملائمة. وتجدر الإشارة إلى أن تركيبة هذا الرباعي جمعت فئات مختلفة من منظمات المجتمع المدني، نقابة عمالية (اتحاد الشغل) والقطاع الخاص ممثلاً بنقابة أرباب العمل (اتحاد الأعمال) ونقابة

مهنية (نقابة المحامين) ومنظمة غير حكومية (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان) في مبادرة مشتركة توفرت لديها قوة شعبية واقتصادية ومعنوية مكنتها من التأثير في مجرى الأحداث.

2- التأثير في السياسات وصناعة القرار

وفق المنظور التنموي، لا يقتصر دور المجتمع المدني ومنظماته على توفير الخدمات أو التدخل التنموي التنفيذي المحلي أو القطاعي، بل يبال أيضاً المشاركة في صنع القرار والتأثير على السياسات، سواء على المستويين الدولي والإقليمي أو على المستويين الوطني والمحلي. وبمعنى آخر، لا يقتصر دور المجتمع المدني على سدّ الثغرات والنواقص في أداء القطاع الحكومي والقطاع الخاص، أو التعويض عن تقلص دور الدولة أو توفير الخدمات بكلفة أقل بالنيابة عنهما، بل يتعلق بالشراكة الفعلية التي تطل عملية صنع السياسات، أو التأثير عليها في أقل تقدير.

وقد تكون المنظمات والجمعيات التي تقدم الخدمات كثيرة العدد ولكن لا بد أيضاً من أن يكون هناك ما يكفي من الشبكات الإقليمية والوطنية ومن المنظمات على اختلافها، نقابية ومهنية وجمعيات، تسعى إلى التأثير في السياسات الوطنية أو القطاعية ولها دور في سن القوانين والتشريعات والداستير وتشارك في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ التنموي على المستوى اللامركزي أو المحلي.

ومن الأمثلة على مساهمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات والتشريعات والمشاركة في صنع القرار:

1-2 التأثير في الحوار العربي-الأوروبي

يشمل التأثير في الحوار العربي الأوروبي مخاطبة الشركاء الدوليين والإقليميين، من مؤسسات مالية دولية والاتحاد الأوروبي والدول المانحة، نظراً لتأثيرهم في الخيارات والسياسات الوطنية. وتهتم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بهذا البعد، وتعتمد استراتيجية تجمع بين دعم الأعضاء والشركاء الوطنيين للتأثير في السياسات الوطنية من خلال مخاطبة الحكومات، وبين التشبيك الإقليمي لمخاطبة صندوق النقد والبنك الدوليين كمؤسستين مؤثرتين في السياسات الاقتصادية والمالية والتنموية، والاتحاد الأوروبي كشريك فاعل ومؤثر على أكثر من صعيد.

اهتمت الشبكة بموضوع "خطط العمل الوطنية" المعتمدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية على مستوى العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجنوبي، وبسياسة الجوار الجديدة التي اعتمدها المفوضية الأوروبية في أواخر عام 2015. ساهمت الشبكة بفعالية في المشاورات مع المفوضية، مستخدمة الآليات الافتراضية التي أتاحتها هذه الأخيرة، كما تمكنت من تفعيل التنسيق مع المجتمع المدني الأوروبي والتأثير في وجهة مساهمته في الحوار بما يدعم قضايا المنطقة العربية. ودعمت الشبكة مشاركة عدد من الوفود تمثل دول جنوب المتوسط للتشاور المباشر مع المسؤولين في المفوضية والمعنيين بالعلاقة مع هذه الدول، وكذلك مع الكتل البرلمانية في البرلمان الأوروبي. وقد تمكنت الشبكة من تنظيم أكثر من جلسة استماع أمام الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية وورشات عمل مع اللجان البرلمانية المعنية ومع بعض الكتل لتوضيح وجهة نظر المجتمع المدني العربي حول سياسات أوروبا وتدخلاتها. كما نظمت الشبكة ثلاث منتديات حول العلاقة العربية الأوروبية، وقد اكتسبت هذه المنتديات أهمية بعد انطلاق "الربيع العربي" وحظيت باهتمام المعنيين. وقد ساهم في هذه الأنشطة ممثلون عن المجتمع المدني من الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب، ممثلين لمجمع أعضاء الشبكة.

وكنتيجة لهذه الفعاليات، أطلقت مبادرة للحوار المُنظّم مع الشركاء في المجتمع المدني في دول جنوب وشرق المتوسط. وقد عقدت المبادرة منتدبين تشاوريين بمشاركة واسعة من المجتمع المدني. وقد ساهمت الشبكة في وضع جدول أعمال المنتدى وفي اعتماد ثلاثة عناوين أساسية للحوار بين أوروبا والمنطقة العربية وهي، العدالة الاجتماعية والمساواة، والانتقال بين دول الجوار والهجرة، والفسحة المتاحة للمجتمع المدني في التكوّن وفي العمل بشكل مستقل.

2-2 دور المجتمع المدني في إعداد وصياغة السياسة الوطنية للشباب (لبنان)

في تجربة فريدة في المنطقة العربية، بادرت مجموعة من الجمعيات الشبابية الفاعلة في المجتمع المدني² في لبنان، ومنظمات شبابية أخرى تابعة لأحزاب سياسية، بصياغة السياسة الوطنية للشباب عام 2012. تسلط السياسة الوطنية الاهتمام على خمسة محاور أساسية تُعنى بالشباب وهي: السكان والهجرة، العمل والمشاركة الاقتصادية، التعليم والثقافة، الصحة، وأخيراً الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية.

وقد اعتمد مجلس النواب اللبناني هذه الوثيقة في نهاية عام 2015. ولم تكتف المنظمات الشبابية بهذه الوثيقة فحسب بل قامت أيضاً بإعداد وثيقة هامة جداً أخرى متصلة بها، وهي مراجعة قانونية وفنية لتحديد الآلية القانونية المتمثلة بالتشريعات المعنية بالشباب بغية تحفيز متخذي القرار على توفيرها لتمكين الشباب وإنجاح تنفيذ جميع التوصيات التي قدمتها وثيقة السياسة الوطنية للشباب. يتمثل نجاح هذه التجربة في التشبيك المستمر بين المنظمات الشبابية المدنية والسياسية، وفي التوصل إلى صياغة هذه الوثيقة، وإن لم تسمح الظروف في لبنان حتى الساعة في وضعها موضع التنفيذ ولا في اختبار قدرة المنظمات الشبابية على رصد ومتابعة ما اتفق عليه.

3- الدور التنفيذي التنموي والخدماتي

يمثل الدور الخدماتي أو الدور التنموي التنفيذي أهم أدوار منظمات المجتمع المدني وإن صعبت الإحاطة بتفاصيله نظراً لتنوعه، حيث يتراوح هذا الدور بين تقديم الخدمات الرعائية البسيطة ومختلف أنواع الخدمات، وصولاً إلى التدخل التنموي القطاعي أو المحلي أو الوطني من خلال المشاريع والبرامج الواسعة.

يكمن دور المجتمع المدني في العمل الميداني وتنفيذ المشاريع فعلياً على الأرض الذي من شأنه أن يحدث أثراً تنموياً محسوساً ومباشراً أو يلبي احتياجات محددة لفئة سكانية معينة (غالباً ما تكون فئة مهملة أو مهمشة) أو يساهم في حل مشكلة معينة أو تلافى إمكانية حدوث مشاكل ووقوع نزاعات. وعلى هذا الصعيد، التمييز بين العمل التنموي والعمل الرعائي الخدماتي يصبح أقل أهمية من الناحية العملية فالاختلاف بين المنظور الرعائي والمنظور الحقوقي هو بالدرجة الأولى في أسلوب العمل وفي بُعد الاستدامة والأثر على المدى المتوسط والبعيد وإذا كانت المقاربة التنموية تنطوي على ذلك فلا يعني ذلك أن المقاربة الرعائية هي أقل أهمية بل يعني أن من الضروري إدراجها في سياق المقاربة التنموية وفي خدمة أهداف بعيدة المدى.

إن دور المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته من خيرية ورعائية وتنموية وإنسانية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى بسبب الحروب والنزاعات وما ينتج عنهما من قتل ودمار وموجات تهجير ونزوح بلغت حدوداً

2 مؤسسة عامل، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، الحركة الاجتماعية، جمعية العناية الصحية، نحو المواطنة، منظمة كفى، تجمع أم النور، جمعية حلم، مؤسسة الصفاي، إتحاد المقعدين اللبنانيين، جمعية مسار، جمعية أهلنا، جمعية مجموعة سوا.

خطيرة جداً في المنطقة العربية. ويكتسب دور المجتمع المدني أهمية أكبر عندما يجمع بين التدخل الإغاثي المباشر والفوري والتدخل التنموي بعيد المدى.

فيما يلي بعض الأمثلة عن دور المجتمع المدني الخدماتي والتنموي في بعض البلدان العربية:

1-3 التشبيك في العمل الإغاثي للاجئين السوريين (لبنان)

وصل عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في لبنان إلى أكثر من مليون لاجئ بحسب الأرقام الأخيرة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين³. وشكلت هذه الأعداد عبئاً على لبنان وخاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ونشطت الحكومة اللبنانية في معالجة هذه الأوضاع من خلال الطلب من المجتمع الدولي إنشاء صندوق إعانات للمساعدة في تأمين بعض الخدمات التعليمية والطبية للاجئين السوريين.

أدى تواجد عدد كبير من الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المعنية بالإغاثة إلى نشأت جهود الإغاثة. لذا، قامت المنظمات الإغاثية في لبنان بإنشاء اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية في عام 2012 بهدف تنسيق الجهود وزيادة فعالية العمل الإغاثي. وضم الاتحاد حوالي مائة جمعية وطنية وإقليمية ودولية تنشط في مجال العمل الإنساني والإغاثة. وقد نجح الاتحاد بتنسيق الجهود الإغاثية وتقديم خدمات طبية وتعليمية ومعيشية إلى المجتمع المضيف وإلى عدد كبير من اللاجئين في جميع المناطق اللبنانية. ويعقد الاتحاد اجتماعات تنسيقية دورية، ويشارك بوفود موحدة في الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية، وقد نجح في الحد من الازدواجية والفوضى والهدر في العمل الإغاثي. إلا أن نجاحه الكامل يتوقف أيضاً على توفر البيئة المساعدة لا سيما وجود خطة حكومية متسقة تشرف على الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يتوقف على المزيد من التنسيق بين المنظمات الدولية والمانحين والحكومة اللبنانية، ذلك لأن التقدم في الإنجاز وضمان استدامته يتوقفان على نجاح الشراكة وتجاوب كل أطرافها.

2-3 التمكين القانوني للمرأة (الأردن)

تعاني المرأة العربية من قيود قانونية واجتماعية تعيق تحقيق مشاركتها الاقتصادية بشكل فعال، على الرغم من أن الدساتير العربية ضمنّت الحق المتساوي للرجل والمرأة في هذا المجال. فالقوانين الوطنية في كثير من الأحيان لا تضمن حماية النساء ولا أجوراً متساوية للرجل والمرأة، ناهيك عن عدم توفير حماية النساء العاملات في القطاع غير النظامي.

في هذا الإطار، عمل "المعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن" على تقديم العون القانوني لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية من خلال إنشاء عدة مراكز تُعنى بالتوعية القانونية وبالتدريب المهني. فعلى سبيل المثال، أنشئ "مركز سنابل"، وهو جزء من المعهد، لتقديم خدمات إلى المرأة العاملة أو الباحثة عن عمل أو فاقدة العمل، ولتوفير خدمات الإرشاد القانوني والاستشارات في مجال تنفيذ تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وتنظيم العقود. كما تم تأسيس مركز "لور مغيزل" للتدريب والتعليم الشعبي الذي يوفر برامج ودورات وورشات تدريبية متنوعة في مجالات القانون وحقوق الإنسان والمهارات المهنية والحياتية.

وأدت جهود منظمات المجتمع المدني في الأردن، بالتنسيق مع جهات حكومية ومنظمة العمل الدولية، إلى إطلاق مبادرة للإنصاف في الأجور في الأردن بهدف التطبيق الفعال لمبدأ الأجر المتساوي للأعمال متساوية

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>.

القيمة في الأردن. وتهدف إلى تعزيز إطار عمل مؤسسي قوي خاص بالمساواة في الأجور، وإلى تمكين العاملات في المدارس الخاصة من التفاوض على ظروف عمل أفضل، وأنظمة أجور عادلة، وسياسات للموارد البشرية تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل⁴.

3-3 دور المجتمع المدني في التنمية المحلية (فلسطين)

تعمل "الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة"، على رفع مستوى الوعي في المجتمع الفلسطيني بأهمية الطاقة الشمسية كمورد متجدد يمكن استخدامه والاستثمار فيه بما يحقق الاكتفاء من الطاقة الكهربائية. تبرز أهمية استخدام الطاقة الشمسية كبديل عملي في شتى الاستخدامات في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني والاستغناء عن استيراد الطاقة من "إسرائيل" بما يخفف التبعية للاحتلال، ويعزز الاستقلال الوطني.

تعاونت الجمعية عام 2012 مع جمعية قطر الخيرية ومؤسسات أهلية ورسمية فلسطينية، في مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، في مشروع إنارة طريق حيوي بواسطة الطاقة الشمسية حيث يعمل المشروع على إضاءة شارع وادي النار ليلاً اعتماداً على الطاقة الشمسية. هذا المشروع من تصميم وتنفيذ الجمعية وإشراف عدد من الجامعات الفلسطينية. ويكتسب طريق وادي النار أهميته من كونه يربط جنوب الضفة الغربية بوسطها وشمالها وبالمعايير الرابطة مع الأردن؛ حيث يبدأ من بلدة العبيدية قضاء بيت لحم جنوباً، وينتهي بحاجز إسرائيلي في بلدة السواحة شرقي القدس شمالاً، لكنه يخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة. ويقوم المشروع على نصب 98 وحدة إضاءة بالطاقة الشمسية، على امتداد الطريق الواقع شرقي مدينة القدس المحتلة بطول نحو 3500 متر، بعد أن ظلت آلاف السيارات الفلسطينية تسلكه يومياً في ظلام دامس.

كذلك شاركت الجمعية في جلسات مساءلة، حول تنظيم الطاقة المتجددة التي نظمها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان- في إطار سعيه لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل العام واستمراراً لتوسيع المشاركة المجتمعية.

يجمع هذا المثال بين العمل التنفيذي والدعوة والمساءلة، وهو يبيّن أن الشأن البيئي ليس ترفاً، بل يمكن أن تكون له تجليات ملموسة ذات صلة بالحياة اليومية للمواطن، كما هي ذات صلة بأهداف وطنية كبيرة.

4-3 التمكين الاقتصادي للمرأة: تعاون وطني – إقليمي (تونس)

بدأ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) العمل على مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في تونس بدعم من البنك الإسلامي للتنمية عام 2011، بعد التغيرات التي حصلت في البلاد. يجمع المشروع بين التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال العمل الإنتاجي والتنمية المحلية ونقل الخبرات المكتسبة من النجاح المحقق إلى بلدان أخرى تستفيد من البرنامج الإقليمي الممول من البنك الإسلامي.

تضمّن العمل في تونس تنفيذ برنامج لاستخلاص الزيوت من الأعشاب موجّه لנסاء وادي ريف الصباحية في ولاية زغوان يشمل كل مراحل الإنتاج والتوزيع ويعتمد مقاربة حقوقية. استفادت من المشروع 180 امرأة،

4 منظمة العمل الدولية، 2014، إعادة تقييم عمل المرأة: تطبيق الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة في الأردن، متوفر على:

http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_213522/lang--ar/index.htm

تمكنت 129 منهن من الاستمرار في العمل المنتج، وشاركن في معرض في كندا ووقعن اتفاقية لبيع منتجاتهن التي تخضع للمراقبة لضمان جودتها وسجلت لها علامة تجارية خاصة بها (سالم).

وُنقذ في منطقة الغدير مشروع لإنشاء معصرة زيتون تنتفع منه سبعون امرأة وثلاثون رجلاً. ساهم المشروع في إعادة إحياء النشاط الزراعي الذي كان قد توقف، لا سيما الإفادة من أشجار الزيتون. أنتجت 4 أطنان من زيت الزيتون من نوعية جيدة (منتج بيولوجي) في المرحلة الأولى من العمل. توسع العمل في السنة التالية وباتت المعصرة تُستخدم من القرى المجاورة لإنتاج زيت الزيتون، وبفضل معايير الجودة تمكنت مائة منتجة ومنتج من تسويق انتاجهم من الزيت.

تضمّنت أنشطة البرنامج تنفيذ 13 دورة تدريبية للمستفيدين في المناطق التي شملها المشروع، من ضمنها دورات تدريبية على دراسات الجدوى وإدارة المشاريع شملت 45 امرأة.

مكّن نجاح المشروع، في مرحلته التجريبية في تونس، البرنامج الإقليمي من توسيع نطاق تدخله بحيث شمل تنفيذ مشاريع صغيرة مشابهة مدرةً للدخل تنتفع منها نساء يعيشن ظروفًا صعبة في كل من اليمن والسودان وموريتانيا حيث استفادت منها 659 امرأة، كما شرع في تأسيس مشروع مماثل لنساء القدس في فلسطين يشمل 70 امرأة.

لا يزال المركز يقوم بمتابعة المشاريع في تونس ويقوم بزيارات لتقييم الأثر والتأكد من صيانة المعدات وتطوير العمل على توسيع مشاركة النساء وعلى الأخص نساء منطقتي وادي الصباحية والغدير في الحياة العامة في القرينتين.

4- الدعوة والتعبئة

تشكل المسؤولية المشتركة لكن متفاوتة مجمل العملية التنموية، التي تجمع ما بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك لتجميع الإمكانيات والسلطة والقدرات والمسؤوليات المناطة بكل طرف. فالدولة ومؤسساتها هي المسؤول الأول والمباشر عن تخطيط وصياغة وتنفيذ السياسات الكبرى والبرامج والتدخلات الاستراتيجية في الاقتصاد والبنى التحتية، ويلبها القطاع الخاص في مجالات معينة (بحكم ما يملك من قدرات مالية واقتصادية ونفوذ) ثم يليهما المجتمع المدني، الذي يكمن دوره في رفع الصوت نيابة عن أصحاب المصلحة المغيّبين عن صناعة القرار، وبالتالي تتمثل مسؤوليته في الدعوة والتعبئة لممارسة الضغط والتأثير على صانعي السياسات وتصحيح الممارسات. ودور المجتمع المدني في هذا الشأن ضروري لتحقيق التوازن بين مصالح كل الفئات وتحقيق التوازن بين السعي إلى الربح والسلطة وبين تحقيق المصلحة العامة. ولا يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني فعلاً بهذه الوظيفة ما لم تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية إزاء الحكومة وإزاء القطاع الخاص.

تستطيع حملات الدعوة والتعبئة أن تلعب دوراً هاماً في تصويب السياسات، ومن الأمثلة على ذلك:

1-4 الحركة الإصلاحية لمدونة الأسرة (المغرب)

تُعدّ المسيرة الطويلة للحركة النسائية والمجتمع المدني، وما تضمّنته من حملات مكثفة ومتواصلة لإصلاح مدونة الأسرة في المغرب، تجربة فريدة في المنطقة العربية ومثالاً بارزاً على مدى نجاح وتأثير الدور الرائد الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به بغية سنّ تشريعات تهدف إلى تعزيز وضع المرأة والأسرة.

بادرت جمعية اتحاد العمل النسائي⁵ وحلفاؤها في عام 1987 بما عرف بالحركة الإصلاحية للمدونة بالدعوة لإصلاح قوانين الأسرة السارية المفعول منذ عام 1958، وضمان حقوق المرأة. وسعت الناشطات والناشطون في حملتهم إلى إقناع البرلمان المغربي بتعديل قوانين الأسرة والأحوال الشخصية من خلال تحريك الرأي العام، وكسب التأييد الشعبي/أو القاعدي لتأييد هذه المطالب الهامة. وبالفعل قام اتحاد العمل النسائي بحشد الدعم من منظمات حقوقية للمرأة وأحزاب سياسية وعاملين في الخدمة الاجتماعية وأكاديميين. ونظمت سلسلة من التظاهرات السلمية التي تم التحضير لها من خلال عقد لقاءات وندوات وورشات تثقيفية ناقشت مختلف قضايا المرأة، ويجدر ذكر أن حملات التوعية بالمدونة، حرصت بالأخص على التوجه إلى المرأة الريفية الفقيرة التي عادة لا تلم بالقراءة والكتابة.

نجحت حملة "عريضة جمع المليون توقيع" عام 1992، في استصدار قانون عام 1993 تضمن تعديلات جزئية من بينها منع الآباء من تزويج بناتهم دون موافقتهم. إلا أن جمعية اتحاد العمل النسائي اعتبرت هذا الإصلاح المحدود غير كاف وإن كان خطوة في الاتجاه الصحيح، واستمرت في تكثيف جهودها والضغط المستمر لإحداث تعديل جذري للمدونة.

وفي إطار برنامج الإصلاحات الذي شمل البلاد، استجاب الملك محمد السادس لدعوات الإصلاحيين، وشكل بعدها هيئة لمراجعة مطالب الحركة، وشجع رجال الدين على الانفتاح على مناقشتها. والجدير بالذكر أن مسيرة هذه الحملات المتواصلة، وإن كانت قد اتسمت عامة بتأييد شعبي واسع، إلا أنها في الوقت نفسه واجهت معارضة من أوساط أخرى. وقد بادرت الجمعية بإقامة حوار مع العلماء لإقناعهم بأن الكثير من النصوص والأحاديث الدينية تدعم قضايا حقوق المرأة، وبذلك نجحت بكسب تأييد ملحوظ من أهم شرائح المجتمع بمن فيهم رجال الدين.

نتج عن ذلك اصدار مدونة جديدة (سميت بقانون الأسرة) عام 2004، من أبرز إنجازاتها منح كل من الزوجين حقوق وواجبات متساوية في الأسرة، ورفع السن القانونية للزواج إلى 18 عاماً، وغيرها من التعديلات والتطويرات الهامة والمتقدمة. وذلك مثال على نجاح المجتمع المدني في التأثير في إصدار تشريع أساسي في المجتمع، وهو أمر ما كان لينجح لولا المثابرة في بناء تحالفات واسعة والحوار المنفتح مع معارضي القانون وشارك المؤسسة الدينية فيه. لقد ساهم كل ذلك بشكل أساسي في تجاوب أعلى مقام في الدولة أي الملك، الذي يسر بتجاوبه مع حركة الإصلاح التوصل إلى توافق مجتمعي في هذا الشأن.

2-4 دور المجتمع المدني في التصدي للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة (مصر، ودول أخرى)

لعب العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية دوراً محورياً وهاماً في حماية النساء من العنف وذلك من خلال العمل على إصدار تشريعات وقوانين، وإعداد وتنفيذ برامج متنوعة بالتنسيق مع جهات حكومية أحياناً، من أبرزها البرلمانات والقضاة وأجهزة الشرطة وهيئات الخدمات الاجتماعية والصحية والإسكان.

لكن في كثير من الأحيان أيضاً تولى المجتمع المدني عبء مسؤولية حماية النساء والفتيات من العنف بشكل مباشر. ومن أهم الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات الأهلية للمعنفات، نذكر توفير مراكز الاستماع

والإرشاد الاجتماعي، والمعالجة الطبية بما فيها تقديم الدعم النفسي، وإعادة التأهيل، وتوفير مراكز إيواء، وفي قليل من الأحيان التمكين الاقتصادي.

وفي الفترة التي تلت حركة 25 كانون الثاني/يناير 2011 في مصر، التي تميزت بمشاركة نسائية واسعة في الحراك الشعبي في الشارع وتقريباً بانعدام ظاهرة التحرش بالفتيات والنساء، عادت ظاهرة التحرش الجنسي، بشكليه اللفظي والجسدي ضد النساء والفتيات، خاصة في الأماكن العامة، إلى البروز بقوة خلال الأشهر والسنوات التي تلت والتي شهدت ما اعتبر ارتداداً عن مناخ "ثورة 25 يناير" وعملاً ممنهجاً لاستبعاد النساء وإقصائهن عن الحيز العام وعن التحركات الشعبية.

أدى ذلك بسرعة ملحوظة إلى تضافر جهود العديد من منظمات المجتمع المدني وظهور حركات ومبادرات متعددة مثل: "عملية مناهضة التحرش الجنسي" و"تحرير بودي جارد" و"حركة بسمه" و"انتفاضة النساء في العالم العربي" و"تحرش"، وغيرها، بما في ذلك مبادرات تشكيل مجموعات حماية من المشاركين في التظاهرات والاعتصامات للتصدي المباشر للتحرش بالفتيات والنساء المتواجدات في الساحات العامة وفي التحركات. كما بادرت أيضاً بعض المنظمات الأهلية إلى إطلاق حملات إلكترونية تهدف إلى توعية المجتمع بقضية تفشي العنف ضد المرأة في الأماكن العامة وضرورة التصدي لها والقضاء عليها، وقد ترك ذلك أثراً أيضاً على وسائل الإعلام حيث سلطت بعض البرامج الضوء على هذه الظاهرة وذلك أمر لم يكن يحصل في السابق.

وبشكل عام، فإن الحركات المدنية المناهضة للعنف ضد النساء، نجحت في أكثر من دولة عربية في فرض إصدار قوانين خاصة تجرم العنف ضد المرأة، وإن كانت متفاوتة من حيث شدة تجريمها للظاهرة. ومن بين الدول العربية التي سنت مثل هذه القوانين في السنوات الأخيرة العراق (قانون اتحادي في كردستان) وفي لبنان ومصر وغيرها من البلدان وقد تمّ ذلك كله بتأثير مباشر من الحملات المدنية.

3-4 مشروع الدمج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة (لبنان)

يعتبر هذا المشروع بمثابة تجربة نموذجية في لبنان والعالم العربي للشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تهدف إلى تطوير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً واقتصادياً، من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية، بالإضافة إلى توعية المجتمع وأرباب العمل بثقافة الإدماج والتنوع وتسهيل الضوء على إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى الرغم من أن القانون اللبناني (رقم 2000/220) ينص على تخصيص نسبة 3 في المائة من الوظائف في كلا القطاعين العام والخاص للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هذا القانون لم يطبق بعد. لذلك بادر اتحاد المقعدين اللبنانيين إلى فتح آفاق فرص العمل أمام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التواصل مباشرة مع القطاع الخاص. وقد بدأ العمل اعتباراً من عام 2010 على مراحل، واتخذ في البداية شكل التواصل مع هيئات أصحاب الأعمال والشركات، والدعوة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم بالعمل.

في المرحلة الثانية من المشروع التي بدأت عام 2013، توصل الاتحاد إلى عقد شراكات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت والمناطق اللبنانية، وتوقيع بروتوكولات تعاون معها ومع عدد كبير من الشركات الصناعية والتجارية والخدماتية. وأفضى ذلك إلى تأسيس نواة الهيئة الداعمة للتنوع في لبنان، ودعم شركات القطاع الخاص بالمعلومات والخبرات المطلوبة والتوعية الكافية نحو تحقيق بيئة عمل تحترم العامل ذي

الإعاقة (توعوياً وعلى مستويات التأهيل والتكليف الوظيفي والتجهيز المكاني وتعديل أدوات العمل). وأمكن خلال هذه الفترة تحقيق الإنجازات التالية:

- تنفيذ ورشة إقليمية بعنوان "نحو عمل لائق للجميع ما بعد 2015" استقطبت أكثر من 100 مشارك من هيئات اقتصادية وشركات قطاع خاص ومنظمات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- توقيع بروتوكولات تعاون مع أكثر من 50 شركة من مختلف القطاعات لاعتماد معايير الدمج؛
- تدريب 83 موظفاً من أقسام الموارد الاجتماعية التابعة لـ 40 شركة حول أنظمة التوظيف الدامجة؛
- توفير دراسات تجهيز هندسي لأكثر من 35 شركة؛
- توفير خدمات التدريب والمتابعة لـ 540 شخصاً ذوي الإعاقة لتمكينهم من دخول سوق العمل؛
- تدريب وتوظيف 130 شخصاً ذوي الإعاقة في مجالات مختلفة؛
- توفير التدريب لـ 50 شخصاً من أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة حول كيفية مساندة ودعم أبنائهم؛
- تدريب أكثر من 50 مستشار توظيف من القطاع العام في مصر وسلطنة عمان حول تقنيات الدمج في مكان العمل.

يقيم هذا المشروع اليوم شراكة مع 16 هيئة اقتصادية ونقابية (غرف تجارة وصناعة، جمعيات صناعيين، نقابة أصحاب الفنادق، نقابات مهنية)، كما أصبح هناك في لبنان 42 شركة عضواً في الهيئة الداعمة للتنوع، و52 شركة موقعة على بروتوكول تعاون، و76 شركة ومؤسسة متعاونة معه.

يشكل هذا المشروع تجربة مميزة بالنسبة إلى اتحاد المقعدين اللبنانيين لكونه المشروع الأوسع الذي يتضمن شراكة واسعة مع القطاع الخاص. كما أن الاتحاد يعمل في مجالات أخرى، لا سيما إنشاؤه لمرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنه يشارك سنوياً في الاجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة متابعة تطبيق الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في نيويورك منذ عام 2012، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات البنك الدولي الخاصة بالموضوع والمناقشات الإقليمية والدولية عن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد 2015 لإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الخطة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن نجاح التجارب الوطنية والمثابرة على العمل، من شأنه أن يقود إلى نجاحات أخرى كما بالنسبة للتجربة الحالية، حيث استحق هذا المشروع أن يُصنف من قبل منظمة اليونسكو كواحد من أفضل 10 تجارب عالمية اختيرت من أصل 79 تجربة في المنطقة العربية تهدف إلى تعزيز فرص العمل للشباب.

والجدير بالذكر أن اتحاد المقعدين يرأس "المنتدى العربي للأشخاص المعوقين"، الذي تأسس عام 2013 بمشاركة 13 دولة عربية، وقد تم انتخاب رئيسة المنتدى العربي لمنصب نائب رئيس "المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين" في مؤتمرها الذي عقد في الهند في نيسان/أبريل 2016، بمشاركة ممثلين عن 75 دولة.

5- الرصد والتقييم والمساءلة

لعملية الرصد والتقييم والمساءلة دور مساو بالأهمية لدور الدعوة والتعبئة. إذ تستطيع منظمات المجتمع المدني، بسبب قربها من المواطنين وحيادها، أن تقدم تقييماً موضوعياً لمقدار نجاح تحقيق الأهداف ووصول الخدمات إلى الفئات والأشخاص الذين يستهدفهم التخطيط.

لأداء هذه المهمة بفعالية على المجتمع المدني أن يمتلك المهارات والقدرات المناسبة، كما لا بد من أن تتوفر البيئة المساعدة على تحقيق ذلك، لا سيما ضمان الحق في الحصول على المعلومات، ووجود أطر ومساحات وآليات يتحقق من خلالها التفاعل المطلوب من المواطن والمسؤول، ويستطيع المواطن فيها إسماع صوته وتبيان رأيه.

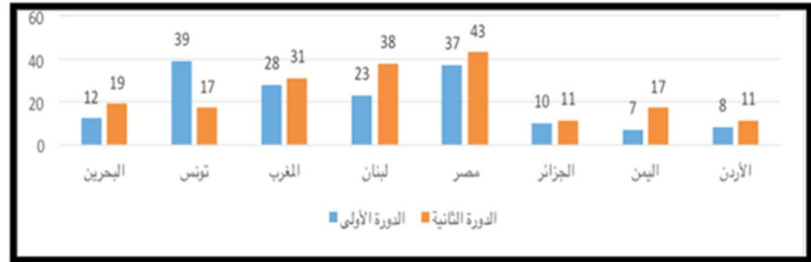
ومن الأمثلة على ذلك:

1-5 المساءلة باستخدام الآليات الدولية: دور المجتمع المدني في تقارير الاستعراض الدوري الشامل برعاية مجلس حقوق الانسان

وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الاستعراض الدوري الشامل بأنه ينطوي على "إمكانات كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أشد بقاع العالم ظلمة". انطلق العمل بهذه الآلية عام 2008، وتكمن فرادتها في كونها عملية مراجعة شاملة لمختلف الأبعاد المتصلة بحقوق الانسان، تجري كل أربع سنوات ونصف لكل أعضاء الأمم المتحدة وتعتمد آليات تشاركية حيث يلعب ممثلو المجتمع المدني دوراً مؤثراً نسبياً ضمن قواعد وآليات محددة.

نُفذت حتى الآن دورتان (الأولى بدأت عام 2008 والثانية عام 2012)، شارك فيهما حتى الآن ثمانية بلدان عربية وتراوح عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدورة الأولى ما بين 7 منظمات من اليمن و39 من تونس. أما في الدورة الثانية تراوحت المشاركة من 11 منظمة من الأردن واليمن و43 منظمة من مصر.

الشكل 5- مشاركات المجتمع المدني في الاستعراض الدوري الشامل



المصدر: المراجعة الدورية الشاملة والمجتمع المدني (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2016).

شجعت آلية الاستعراض الدوري الشامل منظمات المجتمع المدني على تشكيل ائتلافات على المستوى الوطني بغية القيام بحملات دعوة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها والمساهمة في إعداد الملفات والتقارير التي تُرفع إلى مجلس حقوق الإنسان ومراجعة التقارير التي تقدمها الحكومات وتقديم الملاحظات. كما تشارك

منظمات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس في جنيف لمناقشة تقارير الدول، ولها الحق في تنظيم أنشطة موازية، كما أنها تقوم بمتابعة أداء الحكومة لجهة الالتزام بالتوصيات التي وجهها المجلس إليها.

ففي مصر تكوّن الائتلاف من 51 جمعية و79 نقابة؛ وفي لبنان تكوّن من 80 منظمة. أما التجربة التي عرضها هنا فهي خاصة بالأردن الذي شارك في دورة الاستعراض الدوري الشامل الأولى في شباط/فبراير 2009 ودورة الاستعراض الدوري الشامل الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2013.

تشكل لهذه الغاية ائتلاف "إنسان" قبل نحو سنة من الاستعراض الفعلي، في كانون الأول/ديسمبر 2012 وكان الغرض من الائتلاف إعداد تقرير للاستعراض الدوري الشامل الثاني للمملكة الأردنية الهاشمية ومتابعة القضايا المتعلقة بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في المملكة إلى جانب توصيات أعضاء الفريق العامل الصادرة عن الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل في إعداد التقرير. أجرى ائتلاف "إنسان" مشاورات مكثفة ودورية بين أعضائه⁶، ودارت مناقشات حول القضايا ذات الأولوية بهدف صياغة التوصيات.

طوّر الائتلاف استراتيجية نشطة مع التركيز على التغطية الإعلامية:

- العمل مع كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، تمت مواكبته إعلامياً؛
- إجراء عدد من المقابلات مع الإذاعات والتلفزيونات والصحف فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل بما فيها إذاعة مونتني كارلو ومحطات إذاعية أردنية؛
- عقد مؤتمر صحفي في الأردن ونشاط دعوة في جنيف.

بمجرد انتهاء المراجعة الدورية، دعت لجنة الحريات في البرلمان الأردني تحالف "إنسان" إلى مناقشة أولويات حقوق الإنسان في الأردن في ضوء توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقد حضر عدد من الوزراء هذا الاجتماع من ضمنهم وزير الإعلام والعدل.

وعلى الرغم من أن الإطار التشريعي والمناخ العام لم يكونا مؤاتيين تماماً لعمل المجتمع المدني في الأردن الذي كان يسعى إلى إدخال تعديلات على القانون والممارسة، إلا أن آلية المراجعة الدورية أتاحت إقامة حوار داخلي بين الأطراف المعنيين حيال مسائل حقوق الإنسان، كما أنها أتاحت الفرصة للقيام بحملة دعوة وتوعية، وحظيت باهتمام إعلامي جيد.

2-5 الأكاديميون وعملية رصد السياسات (سلطنة عُمان)

تأسست الجمعية الاقتصادية العُمانية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2001، وتتكون عضويتها من حملة الشهادات العلمية في مجالات علم الاقتصاد المختلفة. حدد النظام الأساسي للجمعية عدة مهام تقوم بها الجمعية تتراوح بين تنشيط البحث العلمي والتطوير المهني والدفاع عن مصالح المنتسبين إلى الجمعية، وتوثيق التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاستعانة بالخبراء وإبداء الرأي في النواحي

6 شمل الائتلاف منظمات المجتمع المدني التالية: مركز فينيكس للدراسات المعلوماتية الاقتصادية، ومركز دعم للتدريب والاستشارات، وتمكين لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية، ومركز العدل للمساعدة القانونية، واتحاد المرأة الأردنية، ومرصد الإنسان والبيئة، والاتحاد الأردني للنقابات التجارية المستقلة، والمرصد العمالي الأردني. وانضم إلى هذه المنظمات أربعة أفراد من محامين وصحفيين.

الاقتصادية إذا طلب منها ذلك. وفي هذا السياق، تلجأ حكومة سلطنة عُمان في كثير من الأحيان إلى الجمعية لمراجعة خططها العامة والقطاعية وتقارير التنمية البشرية وغيرها.

قدمت الجمعية مرات عدة المشورة للحكومة في المجالات المشار إليها، وساهمت في إعداد تقارير التنمية البشرية أو مراجعة الدراسات التي استندت إليها، ونظمت عدداً من الندوات والمؤتمرات في السياق نفسه. ومن ضمن المبادرات المميزة للجمعية إنتاج "الدليل الوطني للتنمية: عُمان التي نريد" الصادر عن الجمعية في 25 آذار/مارس 2013.

أنتجت الجمعية الدليل الوطني للتنمية بموجب قرار مؤتمر الجمعية في شباط/فبراير 2013 الذي نص على "إعداد دليل وطني للتنمية يمثل رؤية استراتيجية جديدة للسلطنة تتسم بالديناميكية لمواجهة التحديات المستجدة وضمان تحقيق التنمية المستدامة. وأن يتم من خلاله تقييم الخطط الحالية وتحديد الخيارات المستقبلية بناءً على معايير ومؤشرات تنموية ذات أهداف محددة قابلة للقياس". ويعدّ هذا الدليل أحد الأمثلة على دور المجتمع المدني - ممثلاً بجمعيات مهنية متخصصة - في متابعة خطط التنمية الوطنية وتقييمها واقتراح البدائل.

يحلل القسم الأول من الدليل أهم الخصائص التنموية في السلطنة، ثم يقدم الرؤية الجديدة المقترحة في مختلف مجالات التنمية البشرية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والبشرية)، ويقترح خارطة طريق لإعداد خطة التنمية المستقبلية ويضع سيناريوهات للمستقبل. ويعتبر ذلك مساهمة علمية ومعرفية من المجتمع المدني الأكاديمي، في مراجعة السياسات واقتراح البدائل، تتوافق مع الطبيعة الأكاديمية والمهنية للجمعية المعنية.

3-5 المساءلة القضائية ودور المجتمع المدني (مصر)

مع تطور النظريات والممارسات الحقوقية يتوسع مسار المساءلة الذي يمكن للمجتمع المدني أن يسلكه، والآليات التي يمكن أن يستخدمها، بما فيها المسار القضائي، لا سيما عندما تسمح التشريعات الوطنية لمنظمات المجتمع المدني استخدام هذه المسارات. والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو أحد المراكز المتخصصة في هذا المجال، وقد كان ناشطاً خلال السنوات الخمس الماضية في مجال المراجعة القضائية لعدد من العقود بين شركات أجنبية والدولة المصرية التي تتضمن شروطاً مجحفة، ونجح في انتزاع قرارات بتعديلها لصالح مصر.

كما سلك المركز مسار المراجعة القضائية في قضايا داخلية، ومنها انتزاع حكم قضائي بإلزام الحكومة المصرية بوضع حد أدنى للأجور بناءً على دعوة فردية تقدم بها مواطن مصري وتولاها المركز ابتداءً من 30 كانون الأول/ديسمبر 2008. والمدعى عليه الرئيسي في هذه الدعوى كان وزير التخطيط حيث أن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 ينص على أن "ينشأ مجلس قومي للأجور برئاسة وزير التخطيط، يختص بوضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة وإيجاد الوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار". وقد حكمت المحكمة لصالح المدعي الذي يعمل بشركة مطاحن ويتقاضى أجراً أساسياً مقداره 368 جنيهاً ولديه أسرة من زوجة وخمسة أبناء ويدفع 220 جنيهاً شهرياً إيجار مسكنه. والحكم الذي صدر لصالح المدعي هو في حقيقته حكم عام لأنه قضى بإلزام الحكومة المصرية بوضع حد أدنى للأجور، الأمر الذي يفيد جميع الأجراء ويساهم في حفظ حقوقهم وفي تخفيف الفقر.

مثل هذا النوع من المساءلة القضائية لا يزال محدود الانتشار في المنطقة العربية، ففي أحيان كثيرة لا تعطي التشريعات الوطنية للمجتمع المدني الحق في إطلاق مراجعة قضائية إلا بشكل استثنائي، إضافة إلى أن ذلك يتطلب توفر قدرات ومهارات خاصة لدى منظمات المجتمع المدني الراغبة في سلوك هذا الطريق.

خامساً- دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تجربة المجتمع المدني مع الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

كان التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية متفاوتاً حسب البلدان وحسب الغايات والأهداف. كما تفاوتت الصعوبات والمعوقات التي واجهتها مجموعة بلدان أو بلد معين في المنطقة العربية في الفترة ما بين عامي 2000 و2015. فمنذ عام 2011 حتى اللحظة، واجهت بلدان عربية مشكلات تطال الأمن والاستقرار بسبب الحروب والنزاعات والاحتلال. كذلك، يواجه عالماً العربي تحولات سياسية ومؤسسية وتحديات خطيرة تتعلق بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي ومنظومة القيم، بالإضافة إلى تحديات مشتركة مع مناطق العالم الأخرى. وقد ترك ذلك كله أثراً سلبية عميقة على مسار التنمية في المنطقة العربية، ويتوقع أن يستمر هذا التأثير في السنوات القادمة.

لقد تعاملت المنطقة العربية، لا سيما الحكومات، مع مسار الأهداف الإنمائية للألفية بشكل مشابه نسبياً لتعامل معظم دول العالم الأخرى معها، وكذلك بالنسبة للجهات الساندة لدى الشركاء الدوليين أيضاً. فقد غلبت المقاربة القطاعية للأهداف كما وجد بعض البلدان العربية أن الأهداف والغايات لا تتناسب مع مستوى التنمية فيها أو أنها لا تنطبق عليها إلا جزئياً؛ وبقيت عمليات التنسيق بالحد الأدنى الضروري ولم تتجاوز. وبالتالي، حقق بعض الدول إنجازات فيما يتعلق ببعض الأهداف ولكن المحصلة الإجمالية كانت أقل من المتوقع والمطلوب، وهو أمر ناقشته التقارير الإقليمية والوطنية بشأن التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية التي صدرت خلال السنوات السابقة.

وعلى الرغم من ذلك، احتوت التجربة العربية أيضاً على بعض النماذج الإيجابية في التعامل مع مسار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في مجال الشراكة تحديداً، التي يمكن الاستفادة منها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة. وكانت الشراكة في مجال تكييف الأهداف الإنمائية للألفية وطنياً، وبناء قدرات الشركاء في هذا المجال، ويمكن اعتبار تجربة الشراكة من التجارب المتقدمة مقارنة بالأقاليم الأخرى.

هذه التجربة والشراكة التي تستعرضها هذه الورقة – والتي لا تزال مستمرة حتى الآن – انطلقت من مشروع دولي لبناء القدرات الإحصائية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2005 وهو برنامج شمل كل مناطق العالم. قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة المشروع عالمياً، وتولت الإسكوا إدارته في المنطقة العربية. تتميز التجربة العربية في تنظيم عدد كبير نسبياً من الأنشطة تحت هذا العنوان، وتحويله من برنامج لمحور الأمية الإحصائية إلى برنامج إقليمي لتكييف الأهداف الإنمائية للألفية في خدمة السياسات الوطنية للدول العربية.

وبلغ هذا النشاط ذروته في الفترة ما بين عامي 2005 و2008، واستمر إلى ما بعد ذلك، وتميز بأنه انطلق منذ البداية من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة. الشريكان الرئيسيان هما شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة العربية) ومركز المرأة العربي للتدريب والبحوث (كوثر)، بالإضافة إلى الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أي أن هذه التجربة كانت في الأساس شراكة بين المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة، اتسعت لتطال الأطراف الأخرى، لا سيما الحكومات، في الأنشطة المختلفة.

مخرجات الشراكة

نتج عن هذه الشراكة، التي لعبت فيها منظمات المجتمع المدني من شبكات إقليمية ومنظمات وطنية، المخرجات التالية:

1- إنتاج منهجية عربية لتكثيف الأهداف الإنمائية للألفية، بمشاركة كاملة بين الأطراف الأربعة الأساسية الشريكة وهي الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشبكة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر.

2- تشكيل فريق إقليمي لبناء القدرات من الأطراف الأربعة، وغيرها من الشركاء من منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية المعنية.

3- تنفيذ 12 دورة تدريبية في الفترة ما بين عامي 2005 و2008، منها دورة تدريبية دولية واحدة و6 دورات إقليمية و5 وطنية. كما شاركت جميع الدول العربية (ما عدا سلطنة عُمان، وجزر القمر) في هذه الدورات التي شارك فيها 255 متدرباً. بلغت نسبة المشاركة 34 في المائة من منظمات المجتمع المدني، و26 في المائة من الحكومات، و15 في المائة من الأمم المتحدة، و12 في المائة من الإعلاميين، و10 في المائة من الجامعات ومراكز الأبحاث، و3 في المائة من فئات أخرى. وكان المدربون في هذه الدورات جميعها باستثناء الدورة التدريبية الدولية الأولى عرب. وأعدت المواد التدريبية واختبرت في هذه الدورات، ثم جمعت في الدليل التدريبي الذي صدر عام 2008.

4- إنتاج دليل تدريبي باللغة العربية "التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية: دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية" عام 2008، شمل 6 وحدات مع عروض وموارد مرجعية.

5- بعد صدور الدليل، نُفذت خلال عام 2009 عدة دورات تدريبية في الأردن (3 دورات لجميع الشركاء) وفي لبنان (دورة محلية) وفي العراق، ودورة إقليمية واحدة في مسقط لدول مجلس التعاون الخليجي.

6- إنتاج مواد تدريبية جديدة تعتمد المنهجية نفسها هي التالية:

(أ) الأهداف الإنمائية للألفية: دليل البرلمانين، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عام 2012؛

(ب) التنمية المحلية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية: دليل مرجعي للجمعيات والمجالس البلدية والمحلية (ثلاثة أجزاء)، صادر عن الإسكوا ومؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة والبنك الإسلامي للتنمية، عام 2013؛

(ج) المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015: دليل مرجعي وتريبي (من جزأين: الدليل والتمارين)، صادر عن الإسكوا ومنظمة هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر، عام 2013.

7- إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في عمل منظمات المجتمع المدني الشريكة والمؤسسات الإعلامية، وتنظيم أنشطة وإنتاج مواد وبرامج إعلامية، والاهتمام بالأجندة العالمية للتنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 حالياً. وأعد تقرير تقييمي عن العمل المشترك (الشبكة العربية وكوثر) وعن إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات الوطنية (الشبكة العربية).

8- إدراج الشراكة مع الحكومة والجامعات ومع منظمات المجتمع المدني في أنشطة الدعوة للأهداف الإنمائية للألفية، ومنها إعداد "تقرير الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة" لعام 2001 الذي أصدرته الإسكوا بالتعاون مشترك مع أندية الروتاري في لبنان، الذي استخدم في عدة أنشطة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية والهدف من هذا العمل هو تزويد أساتذة التعليم الثانوي في مادتي الاقتصاد والاجتماع، وأساتذة مادة التنمية في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية بمادة علمية في موضوع التنمية وأهداف الألفية والخطة العالمية للتنمية لما بعد 2015.

9- استخدام هذه الموارد جميعها في تقديم الدعم الفني لعملية التكيف الوطنية والإقليمية، مثل تكيف الأهداف الإنمائية للألفية بحسب خصائص دول مجلس التعاون الخليجي؛ ودعم مسارات تشاركية وإنتاج خطط إنمائية مستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية مكيفة وطنياً في عدد من الدول العربية: الأردن والبحرين والسودان وفلسطين والمغرب واليمن إلى جانب تجارب لم تكتمل بعد في العراق ولبنان ودول أخرى.

10- مساهمة نشيطة من جانب منظمات المجتمع المدني، لا سيما الشبكات الإقليمية في الأنشطة الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، مثل:

المساهمة في قمة المراجعة العشرية للأهداف الإنمائية للألفية عام 2010، والتوسع الذي تلاها في نشاط المجتمع المدني في المنطقة العربية؛

(أ) تولي شبكات إقليمية عربية إدارة الحوارات الخاصة بالمجتمع المدني في إطار تحضير أجندة ما بعد 2015، التي أفضت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) توسع الاهتمام بين الجمعيات المعنية بالإعاقة وإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في مسار التحضير لأجندة ما بعد 2015، ومشاركة ممثلين عن الشبكة الإقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية في المنتديات الدولية وتقديم مساهمات في هذا الإطار؛

(ج) مشاركات إقليمية في أنشطة جامعة الدول العربية، وفي المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وتقديم مساهمات هامة بما في ذلك المشاركة في تنظيم بعض الأنشطة والمنتديات إلى جانب المنظمات الدولية المعنية؛

(د) مشاركات وطنية عديدة، وتجارب ميدانية محلية وقطاعية استندت إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

يعبر ما سبق عرضه عن جزء بسيط مما أنجز تحت هذا العنوان. وتسلط الضوء هذه الورقة على ضرورة إقامة شراكة قوية ومنتجة مع المجتمع المدني في مسار الأهداف الإنمائية للألفية وعلى فائدتها لجميع الأطراف، وستشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة لتعميق هذه الشراكة على نطاق أوسع.

كانت الشراكة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، وأنتجت معرفة جديدة على المستوى المفهومي، كما أنتجت برنامجاً لبناء القدرات، وأنشطة تعاون ملموسة بين مختلف الأطراف الحكومية والأكاديمية والمدنية. إلا أنها لم تنجح في إقامة شراكة مع القطاع الخاص، رغم أنها نجحت في إشراك الإعلاميين والتعامل معهم كشريك تنموي. وقد أظهر التفاعل مع شركائنا في الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة التي تلت تبني خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ازدياد أهمية دور الإعلام والتواصل، خصوصاً أثناء عمل الإسكوا في السودان والعراق واليمن. كما أن هذه الشراكة شملت مختلف مراحل العملية التنموية في مسارها من لحظة التشكل المفهومي إلى التنفيذ والمتابعة والمراجعة.

مراحل التخطيط والتنفيذ

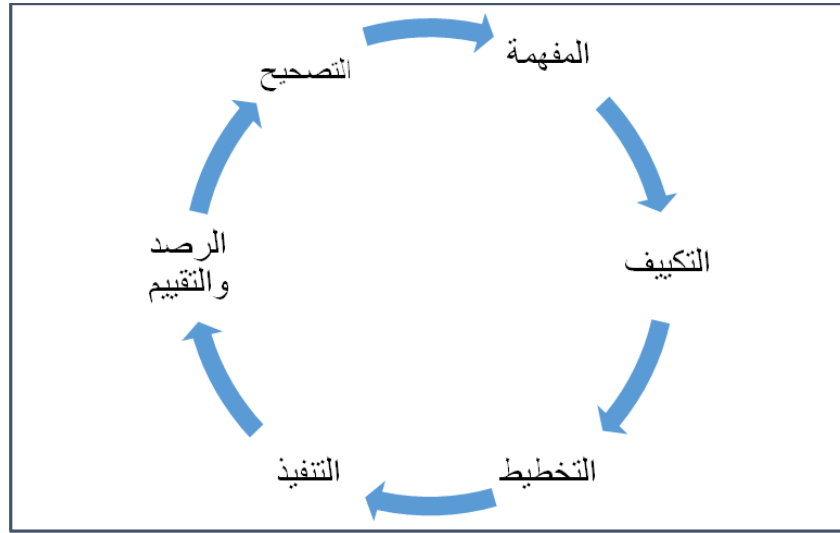
اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير 2016 بدأ سريان خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تشكل الإطار العالمي الأشمل للأولويات والتوجهات التنموية للعقد ونصف العقد القادمين. أكد مضمون الخطة على دور المجتمع المدني في تنفيذ هذه الأجندة عالمياً وإقليمياً، كما على المستوى الوطني.

جاءت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعناوين جديدة وهي "تحويل عالمنا" و"ضمان ألا يخلف الركب أحداً". بالإضافة إلى ذلك، فإن النداء المتضمن في القسم الأول من الخطة (الإعلان) يستخدم تعبير نحن الشعوب في تأكيده على المشاركة المواطنة بالمعنى الواسع، ثم يعدد الشركاء ومن ضمنهم المجتمع المدني، ويرى في تملك الناس لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسعيهم الفعال إلى تحقيقها، الشرط الضروري لنجاحها.

ومن هنا ضرورة مشاركة الناس والمواطنين والمجتمع المدني، في كل مراحل العمل على تنفيذ الخطة التنموية على مختلف المستويات (العالمي والإقليمي والوطني)، وفي مختلف مراحل دورة حياتها، وللمجتمع المدني دور في كل مرحلة من المراحل.

يمثل الشكل 6 أدناه مراحل دورة حياة خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

الشكل 6- مراحل دورة حياة خطة التنمية المستدامة لعام 2030



للمجتمع المدني دوره في كل مرحلة من المراحل التالية:

1- **وضع المفاهيم**، لا بد من حضور المجتمع المدني في المنتديات العالمية والإقليمية لضمان دوره في صياغة الخطة وتفسيرها والحرص على تحقيق توازن في وجهات نظر جميع الأطراف.

2- **التكليف الوطني**، مشاركة المجتمع المدني ضرورية بغية إسماع صوت الفئات الاجتماعية المهمشة وضمان أن تكون عملية التكليف شمولية ومعبرة عن التنوع القائم في المجتمع، وانعكاس ذلك في الصيغة الوطنية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3- **التخطيط،** على المجتمع المدني أن يحرص على إدراج أولويات الفئات المهمشة ومن لا صوت لهم، وحاجاتهم في الخطط الوطنية، وأن تكون هذه الخطط مستجيبة لاحتياجات جميع الفئات على النحو الأمثل.

4- **التنفيذ،** يقع على المجتمع المدني قسطاً من المسؤولية في التدخل الوطني والقطاعي والمحلي لتقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع الإنمائية.

5- **الرصد والتقييم،** على المجتمع المدني أن يقوم بمتابعة علمية وبتقييم موضوعي للتقدم المحقق.

6- **المساءلة والتصحيح،** على المجتمع المدني أن يساهم في تطوير الجهات والاستراتيجيات الوطنية لتصبح أكثر تقدماً واستجابة من سابقتها، بالاستفادة من التجربة ومن التقدم المعرفي المستمر.

دور وطني وإقليمي وعالمي

للمجتمع المدني دور محدد في كل مرحلة من مراحل الدورة التنموية، كما له دور في المستويات العالمية والإقليمية أو دون الإقليمية والوطني والمحلي. ولكل مستوى من هذه المستويات أهداف وأولويات معينة ينبغي أن تُولى العناية وأن يقابلها أدوات تنفيذ ملائمة.

من غير المتوقع من كل منظمة من منظمات المجتمع المدني منفردة أن تكون فاعلة على كل المستويات ولا في المراحل جميعها التي ذكرت في الفقرة السابقة، لكن منظمات المجتمع المدني كمجموعة يمكنها أن تشمل كل المراحل وكل المستويات ضمن توزيع مناسب للعمل. وإذا كان المستويان الدولي والإقليمي من أولويات الشبكات الإقليمية بالدرجة الأولى، فإن الشبكات والجمعيات المحلية القاعدية والنقابية وغيرها هي الأكثر تأهيلاً للعمل على المستوى الوطني أو المحلي أو القطاعي.

فيما يلي بعض الأفكار المتعلقة بدور المجتمع المدني في كل مستوى من المستويات والتحديات التي يواجهها:

المستوى الوطني

أدوار المجتمع المدني على المستوى الوطني، الذي يشمل أيضاً المستوى القطاعي والمحلي، متعددة ووسائل العمل متنوعة وإمكانيات المشاركة وأشكالها مفتوحة لكل أشكال التنظيمات والحركات والحملات.

وفيما يخص تنفيذ خطة التنمية الوطنية المستندة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن تشمل المشاركة مختلف المراحل من رسم السياسات الوطنية إلى التنفيذ والرصد والمتابعة وأخيراً المساءلة.

- في مرحلة **تطوير السياسات الوطنية**، لا بد أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عضوية اللجان الوطنية التي تتولى إدارة إعداد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تشارك في عملية التكيف الوطني، والحرص على إسماع صوت الفئات الأكثر تهميشاً؛
- وفي مرحلة **التنفيذ**، يتحمل المجتمع المدني القسط الأساسي من مهام تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع التنموية؛

- وفي مرحلة المتابعة والرصد، ثم المساءلة على المجتمع المدني أن يلعب دوره بحياديّة وكفاءة، الأمر الذي يتطلب تطوير مهاراته ومعارفه للقيام بهذا الدور، بما في ذلك بناء التحالفات الضرورية لضمان التأثير في تصحيح السياسات.

المستوى الإقليمي

يعتبر المستوى الإقليمي بالغ الأهمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولجهة الشراكة بين كل الأطراف، بما في ذلك دور المجتمع المدني.

- **المضامين:** لا تزال القضايا الإقليمية بالمعنى الدقيق للكلمة خجولة الحضور في الخطط التنموية، حيث يتم التركيز على المستوى الوطني والتطرق للقضايا الدولية بحكم آليات المتابعة والأهداف الدولية، في حين لا يبذل جهد كاف لتحديد قضايا إقليمية، فيما عدا بعض القضايا الخاصة والجزئية، التي تكون محور اهتمام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع المدني ان يحرص على اقتراح قضايا ومهام ذات طابع إقليمي، تكون موضوع اهتمام مشترك بين منظمات المجتمع المدني في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. مثلاً، هناك تنسيق قائم في بعض المجالات البيئية التي تفرضها طبيعة المشكلات البيئية نفسها، كمصادر المياه المشتركة؛ كذلك ثمة قضايا مشتركة في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. لكن لا بد من التوسع ليشمل التعاون قضايا أخرى لا تزال تطرح بخجل مثل إمكانية التنسيق في مجال الخبرات في تقديم الدعم للاجئين وحماية حقوقهم (وهي مشكلة مشتركة في أكثر من دولة)، وكذلك إمكانية طرح قضايا العمالة المهاجرة والوافدة بين البلدان المصدرة والمستقبلة، أو التعاون وبناء القدرات فيما يختص بسياسة الجوار الأوروبي أو التجارة الدولية وغيرها من القضايا المشتركة؛

- **الآليات:** تتعلق بتطوير هياكل المؤسسات الإقليمية لا سيما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، لجهة ضرورة تحديث الهياكل من مجالس ولجان وآليات بما يسمح بمشاركة أوسع للمجتمع المدني. كذلك أهمية تطوير العلاقات مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بتوسيع العمل والتعاون سواء من ناحية الأجنداث أو من ناحية الشراكة التي لا ينبغي أن تقتصر على منظمات محدّدة دون غيرها؛

- **المعنيون:** هم بالدرجة الأولى الشبكات الإقليمية والاتحادات النقابية والمهنية الإقليمية، إلى جانب الشبكات والمنظمات الوطنية. والموضوع الأساسي هنا هو إزالة أجواء انعدام الثقة بين ممثلي الحكومات وممثلي المجتمع المدني، وبناء حوارات حقيقية بين الطرفين، وفي هذا السياق، على منظمات الأمم المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً في تيسير ذلك وتحقيق نتائج ملموسة.

المستوى الدولي

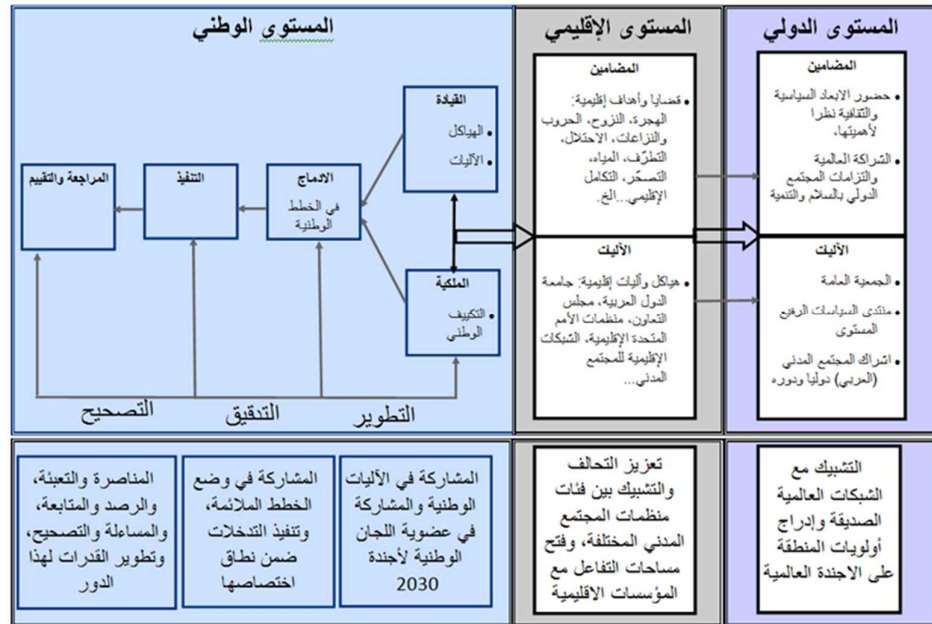
غالباً ما تكون الأجنداث والأنشطة والمسارات محدّدة مسبقاً على هذا المستوى. إن حضور ممثلي المجتمع المدني العربي ضروري جداً. ولضمان هذا الحضور تنبغي الاستفادة إلى الحد الأقصى من الآليات وقنوات المشاركة الموجودة حالياً (الآليات الدائمة، مثل نظام الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والآليات الطارئة، أي الخاصة بكل نشاط).

أما بالنسبة إلى ممثلي المجتمع المدني العربي، تتلخص مساهمته دولياً بما يلي:

- **المضامين:** يمكن للمجتمع المدني من خلال حضوره في المنتديات العالمية ومن خلال شبكة تحالفاته الدولية، أن يحرص على طرح القضايا والأولويات الإقليمية لا سيما في المجالات التي لا تلقى اهتماماً كافياً مثل قضايا الهجرة والنزوح واللجوء والنزاعات والحروب والاحتلال والنزاعات الداخلية. كما يمكنه أن يطرح قضايا متصلة بالاقتصاد العالمي، مثل قضايا الديون والتجارة الدولية وشروطها، وتقييد عمل الشركات المتعددة الجنسيات، والسعي نحو استقرار أسعار المواد الزراعية والمواد الأولية، والاهتمام خصوصاً برفع قضايا الدول العربية الأقل نمواً. ويقع على عاتق المجتمع المدني أيضاً رفع الصوت عالياً في مجال الحفاظ على السلم والحوكمة الرشيدة والتشديد على الترابط بين السلم والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان والعدالة؛
- **الآليات:** العمل على انضمام أكبر عدد ممكن من الجمعيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمنتديات واجتماعات اللجان التي تعقد على الصعيد العالمي. ومن الضروري جداً مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي ينظم في نيويورك سنوياً، وفي الأنشطة التحضيرية لهذا المنتدى؛
- **المعنيون:** هم الشبكات الإقليمية بالدرجة الأولى، إضافة إلى إمكانية مساهمة المنظمات الوطنية. لكن على الشبكات الإقليمية أن توسع نطاق تحالفاتها مع الشبكات الإقليمية الأخرى وتتبادل الدعم معها بغية تبني قضايا مشتركة وتقديم الدعم لها. وتتطلب هذه المشاركة تنمية قدرات الشبكات وبناء المعرفة وامتلاك مهارات التفاوض والعرض في المنتديات الدولية؛

يلخص الشكل 7 الصورة العامة لدورة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والأدوار التي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبها على مختلف المستويات، مع التأكيد على أنه لا توجد وصفاً جاهزة لور كل فئة أو كل شبكة، بل يعود للمنظمة أو الشبكة أن تحدد بنفسها دورها ومساهماتها بما يتفق مع رسالتها ومهامها وأولوياتها وقدراتها.

الشكل 7- أدوار المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030



سادساً- الخلاصة

تدل كل الأمثلة الواعدة التي برز فيها دور المجتمع المدني في المنطقة العربية على عدة مستويات، وخاصة في دعم الجهود التنموية في قطاعات مختلفة، على قدرة المنظمات غير الحكومية على تحقيق تحولات نوعية سواءً على مستوى السياسات أو الخدمات. وقد تُبشر النتائج الإيجابية التي تحققت خلال العقدين الماضيين باستعداد المجتمع المدني في عدد من الدول العربية للمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169.

إلا أنه ينبغي الاعتراف كذلك بأن البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول العربية ليست ملائمة لازدهار المجتمع المدني، بالرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذت على مستوى المؤسسات الإقليمية، لا سيما جامعة الدول العربية لجهة وضع الشراكة مع المجتمع المدني على جدول أعمالها خلال السنوات الأخيرة، وتشكيل آليات مؤسسية لهذه الغاية، بما في ذلك المبادرة الأخيرة للعقد العربي للمجتمع المدني.

فهذه الجهود، وإن كانت في الاتجاه الصحيح، فهي لا تكفي وحدها، إذ لا تزال هناك معوقات كثيرة في التشريع والتنظيم والممارسة تحول دون قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره كاملاً، وخاصة فيما يتجاوز الدور الخدماتي وتنفيذ المشاريع.

المعوقات

إن الواقع مليء بالنوايا والأفكار والتصورات لما ينبغي أن تكون عليه الأمور، ومليء في الوقت عينه بالتحديات والمعوقات التي تصنع الفجوة بين ما هو قائم وبين ما ينبغي أن يكون. وتتمثل عملية التنمية في ملء هذه الفجوة من خلال العمل المشترك نحو "تحويل عالمانا" وتغييره نحو الأفضل من خلال توحيد جهود كل الشركاء التنمويين، لا سيما المجتمع المدني.

تتواجد المعوقات التي تقيد عمل المجتمع المدني وأدائه لدوره التنموي في مختلف المستويات والمحاور، ولا يمكن تغطيتها كلها في سياق هذه الوثيقة التي سنتناول بعضاً منها وهي الأكثر أهمية وتداولاً وذات صلة بدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

- **على المستوى الدولي**، تتمثل المعوقات الأساسية في طغيان الأجندات الدولية على عمل الشركاء التنمويين، لا سيما منظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية، التي تضطر أحياناً إلى تكييف أولوياتها وبرامج عملها مع أجندات المانحين والجهات الدولية، الأمر الذي يعيق قيامها بدورها التمثيلي لمجتمعها أو للفئات الاجتماعية التي يفترض أن تمثلها وتدافع عن مصالحها وكذلك قيامها بدورها التحويلي باتجاه التنمية حيث تبتعد عن الأولويات الوطنية لصالح أجندات قد لا تكون ملائمة. وهناك أحياناً عائق إضافي عندما تتحول المنظمة الشريكة إلى منظمة مستفيدة من الدعم وعندما يقتصر العمل مع جمعيات محددة دون غيرها دون اعتماد معايير الحياد والموضوعية؛
- **على المستوى الإقليمي**، من أهم العقبات التي تواجه تحقيق مشاركة مثلى للمجتمع المدني هي هياكل وآليات عمل معظم المؤسسات الإقليمية. ففي غالب الأحيان لا تعتمد هذه المؤسسات المقاربة التشاركية في عملها، خاصة الحكومية منها، فتبقى مشاركة المجتمع المدني شكلية ومحدودة. لكن أحياناً يتحسن الوضع من خلال الآليات الدولية التي تدفع تجاه مزيد من المشاركة؛

- **على المستوى الوطني،** تعمل منظمات المجتمع المدني في عدة دول عربية في ظل بيئة يغلب عليها انعدام الثقة ما يؤدي إلى تهيش عملها. وتكمن القيود في الجانب التشريعي الذي يحد من حرية التأسيس والعمل، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالتمويل والملاحقات القضائية.

التوصيات

فيما يلي مجموعة من التوصيات لتفعيل دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

1- **الحفاظ على الاستقلالية،** وهي القضية الأكثر أهمية في المنطقة العربية ولا تعني فقط تغييراً في موقف الحكومات، بل تتطلب اقتناع منظمات المجتمع المدني نفسها (نقابات وجمعيات مهنية ومنظمات غير حكومية على اختلافها). وتعني الاستقلالية عن الحكومات بناء علاقات متينة وسليمة قائمة على احترام اختلاف الأدوار والمواقع، والسعي إلى التكامل والتعاون في خدمة الصالح العام. وكما يفترض أن تتمتع المنظمات غير الحكومية بالاستقلالية تجاه الحكومة، كذلك عليها التمتع بالاستقلالية تجاه المانحين، وعدم التحول إلى مجرد أداة تنفيذية خاضعة لشروط الجهات الممولة.

2- **الانفتاح على كافة مكونات المجتمع المدني،** والتشبيك الأفقي الواسع فيما بينها. فما هو قائم حتى الآن هو التشبيك والتعاون بين فئة واحدة من فئات المجتمع المدني، في حين أن المطلوب هو بناء علاقات تعاون وثيقة بين المنظمات غير الحكومية على اختلاف أشكالها حيث يشكل هذا التشبيك الأفقي شرطاً ضرورياً لأداء دور مؤثر في السياسات وفي التنمية وفي "تحويل عالماً".

3- **تطوير القدرات من معرفة ومهارات:** تملك منظمات المجتمع المدني كثيراً من المعارف والمهارات وأثبتت في أكثر من مناسبة قدرتها على القيام بمهام صعبة ومركبة، وعلى أداء أدوارها بشكل لا يقل كفاءة عن أداء الأطراف الأخرى. ولكن من ناحية أخرى، يبدو أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تنقصها المهارات في مجالات عمل معينة. فمثلاً، تبقى مشاركتها محدودة في مجال المفاوضات العالمية والإقليمية الخاصة بالتجارة العالمية ومسألة الديون و عقود الشركات المتعددة الجنسيات. وإبداء وجهات نظرها في السياسات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي المراجعات القضائية والمساءلة الحقوقية وغيرها.

4- **وفيما يتعلق بمنظومة القيم** التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني، لا بد من الحرص على تغليب قيم التعاون والتضامن والتطوع والتشبيك، بدلاً من التنافس والمنفعة والاحتراف والتسابق على الموارد، لذلك تقع على منظمات المجتمع المدني مسؤولية بذل جهود صادقة من أجل احترام منظومة قيم توجه عملها وتساعد على تحقيق مزيد من المساءلة والشفافية تجاه الحكومات والمانحين والرأي العام.

واستكمالاً لجهود الحكومات من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، تلعب منظمات الأمم المتحدة دوراً أساسياً في سدّ هذه الثغرات والمعوقات من خلال دعم وتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية وسياسية محفزة للمجتمع المدني، وتوفير مساحات للحوار بين كافة الأطراف، نحو بناء مناخ ثقة وتعاون بين كل مكونات المجتمع.

يمثل إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بموافقة حكومات 193 دولة وبالتشاور مع أطراف تنموية غير حكومية متعددة الاختصاصات، وبعد مداورات طويلة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فرصة ثمينة ينبغي استثمارها لبناء شراكة فعّالة بين الحكومات والمجتمع المدني وخاصة في المنطقة العربية حتى تتمكن البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في مناخ يطبعه التضامن والتعاون والشراكة الفاعلة.

المراجع

الإسكوا، 2011. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة. E/ESCWA/EDGD/2011/7.

Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development, Reference Guide to UN Country Teams, February 2016, United Nations Development Group.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>.

منظمة العمل الدولية، 2014، إعادة تقييم عمل المرأة: تطبيق الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة في الأردن. http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_213522/lang--ar/index.htm.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، 2016. المراجعة الدورية الشاملة والمجتمع المدني. <http://www.annd.org/arabic/list.php?doctypeId=7#sthash.E4qA52ub.dpbs>.